الحزب الشيوعي اللبناني

الوثيقة السياسية

الصادرة عن المؤتمر الوطني الحادي عشر

بيروت – تشرين الأول، 2016
منشورات الحزب

مقدمة

انعقد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي اللبناني في مرحلة انتقالية تاريخية، مرحلة الانتقال من النظام العالمي الآحادي الجانب إلى نظام متعدد الأقطاب، وفي ظروف بالغة التعقيد والخطورة، ناجمة عن الأزمة الرأسمالية التي انفجرت في العام ٢٠٠٨ ومحاولات الامبريالية الحثيثة والمحمومة إيجاد حلّ لها، عبر إعادة تنظيم اقتسام الأسواق العالمية واستكمال تغيير الحدود الجغرافية التي نشأت في العام ١٩٤٥، بالاستناد إلى توسيع رقعة الحروب الإقليمية، والعودة إلى سياسة الحرب الباردة، واستخدام سلاحي الفاشية والإرهاب، وزيادة إمساك الطغمة المالية بمصائر الدول والشعوب.

لقد اعتبر الحزب الشيوعي اللبناني أن هذه المرحلة الانتقالية الخطيرة تتميز، بشكل رئيسي، في منطقتنا

بالتناقض بين الوضع العربي السائد وحاجات تطور المنطقة، والانتفاضات التي نفذتها شعوبها في مواجهة المشاريع التي تستهدف هذا التحول، وبالتحديد المشروع الأميركي بمختلف شعاراته التفتيتية، بما في ذلك الطفرات التي نتجت منه في المرحلة الراهنة، والمتمثلة بالحركات الإرهابية.

في ظل هذه الأوضاع المعقدة والخطيرة في آن، يعيش لبنان مرحلة جديدة، أكثر هشاشة، بفعل الدور الذي يؤديه النظام السياسي الطائفي. وتتمثل هذه المرحلة بالتهاوي السريع لمؤسسات الدولة وزيادة خضوع الوطن لمؤثرات الوضع العربي ولمفاعيل الوضع الإقليمي، من جهة، وبالمزيد من تحميل الفئات الشعبية نتائج الأزمة السياسية والأزمة الاقتصادية، من جهة أخرى، عبر المزيد من الضغوط الاجتماعية وتهديد المكتسبات التي تحققت خلال عشرات السنين من النضال الشعبي، وتجاهل الحقوق الاجتماعية والسياسية الأساسية، وانهيار الخدمات العامة على كل المستويات، وتفاقم معدّلات البطالة والفقر والفساد، وانهيار الأمن وارتفاع نسبة الجريمة...

يجري هذا الواقع، العربي واللبناني، الذي كان يفترض

تقدماً للمشروع البديل الديمقراطي والتقدمي، في ظروف استمرار أزمة حركة التحرر الوطني العربية، التي ترتبط بها أزمة اليسار العربي، بشكل عام، وكذلك الأزمة التي يعيشها الحزب، منذ ما بعد انهيار الاشتراكية المحققة في أوائل تسعينيات القرن الماضي وانتهاء الحرب الأهلية اللبنانية على أساس إعادة إنتاج النظام الطائفي اللبناني بالصيغة التي أقرها اتفاق الطائف وما حمله من مساوىء وويلات.

لذا، يرى الحزب الشيوعي اللبناني أن نجاح المؤتمر الحادي عشر في إيجاد اختراق يؤدي إلى مسار حل أزمة الحزب لا يشكل حاجة حزبية خاصة فقط، بل هو، بالأساس، حاجة وطنية وشعبية داخلية. فنجاح الحزب في تحقيق هذا الاختراق يشكل دفعاً لشعبنا، على طريق استعادة ثقته بإمكانية بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، عبر إسقاط أسس النظام السياسي الطائفي، نظام السيطرة البرجوازية اللبنانية .

كما أنه يشكّل حاجة لليسار العربي تعطيه دفعاً جديداً في تعزيز قدرته على امتلاك مشروع ينطلق من هذه الحالة الثورية، ومن تناقضات الوضع العربي الراهن، باتجاه مشروعه الخاص المتقاطع مع مشاريع قوى اجتماعية وسياسية عربية واسعة،

على قاعدة مواجهة المشاريع الامبريالية والصهيونية المعادية، وفي المقدمة منها المشروع المسمّى «الشرق الأوسط الجديد».

إن نجاح مؤتمرنا في رسم خط سياسي ديمقراطي كفاحي، في أفق تعزيز الجبهة العالمية المناهضة للامبريالية والصهيونية والرجعيّات الفاشية عموماً، يشكّل مساهمة في تحقيق وحدة قوى اليسار العربي ووحدة الحركة الشعبية العربية واللبنانية، يعطي حزبنا دوراً ومساحة تؤهله تجميع القوى الديمقراطية والعلمانية، بما يعيد لشعبنا الثقة بأن التغيير بأفق اشتراكي مازال ممكناً، بل وضرورياً، ليس في لبنان فقط، وهو مهمة أساسية تستند إلى إنجاز بناء الدولة الوطنية الديمقراطية المقاومة.

في الوضع الدولي

أولاً: سمات المرحلة الراهنة للعصر الإمبريالي

تعيش البشرية، منذ بدايات القرن الواحد والعشرين، مرحلة متوترة من تاريخها تعيد إلى الذاكرة مرحلة الحرب الباردة وخطر تناميها إلى حرب ساخنة، نشهد منذ مطلع القرن الحالي بعض مشاهدها، وبالأخص الحروب التي استهدفت يوغسلافيا وأفغانستان والعراق وفلسطين ولبنان وأوكرانيا والعديد من الدول الأفريقية. يضاف إلى ذلك أشكال من التوتير الأخرى، المتمثلة في الاستغلال الإمبريالي للصراعات الداخلية في بعض البلدان لإحكام السيطرة عليها، كما يحدث في البلدان العربية، وإعادة سباق ونشر التسلح وتعزيز الأحلاف العسكرية، خصوصاً في أوروبا، وبداية مواجهة مع روسيا ومنظومة «البريكس».

وشهدت البشرية في العقود الثلاثة الأخيرة مزيداً من الترابط والتقارب والاندماج بين بلدان العالم وشعوبه، مؤكدة بذلك على وحدة العملية التاريخية للبشرية وتحول العوامل الخارجية (الوضع الدولي) إلى عوامل داخلية حاضرة في دينامية تطور هذه البلدان بأبعادها الإيجابية والسلبية على السواء،ومؤثرة على سلوك الشعوب في تحديد خياراتها الاقتصادية- الاجتماعية – السياسية، في ضوء التطور التاريخي العالمي وما وصل إليه هذا التطور من نتائج عند تقاطع القرنين. فمن جهة يتعمق تأزم النظام الرأسمالي العالمي بفعل تناقضاته الداخلية التي تولد أزمات اقتصادية – اجتماعية وسياسية دورية متكررة وتولد ظاهرة المشاكل العالمية الشاملة المهددة لحياة البشرية كلها. كما يتجلى هذا التأزم من جهة أخرى في عجز الرأسمالية العالمية عن تأمين التجديد الموسع لإنتاج العلاقات الرأسمالية استناداً إلى آلياتها الخاصة. ويؤدي هذا كله إلى تعمق وتفاقم التعفن والطفيلية اللذين يميّزان المرحلة الإمبريالية من التطوّر الرأسمالي.

وقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي و«منظومة البلدان الاشتراكية» إلى تسارع عملية اكتساب النظام الرأسمالي نفساً

جديداً، وإلى تذليل العقبات أمام حركة الرساميل والسلع عبر الحدود وشمول العولمة كل مكونات النظام الرأسمالي: القوى المنتجة، علاقات الإنتاج وقوانين الإنتاج الرأسمالي وآليات عمله بما في ذلك آلية استغلال الانسان للإنسان. غير أن ذلك لم يؤدّ إلى تلاشي الأثر الثوري لمسيرة القرن العشرين ولا إلى تخلص الرأسمالية من أمراضها المزمنة التي تتخذ تجلياتها أشكالاً جديدة ترسم مسار أفولها.

فانهيار الاتحاد السوفياتي، ومعه المعسكر الاشتراكي، وانتهاء الحرب الباردة لمصلحة القوى الإمبريالية لم يؤديا إلى وقف التناقضات والصراعات الدولية والاقليمية والمحلية أو إزالة أسبابها، بل على العكس من ذلك فتحا العالم على حقبة جديدة من الصراعات والنزاعات والمشكلات الكبرى والحروب الناجمة عن مسارعة القوى الامبريالية إلى قطف ثمار نتائج ذلك الانهيار. فقد سعت الولايات المتحدة الاميركية إلى فرض نظام عالمي جديد، بديل للثنائية القطبية، يقوم على أحادية قيادتها له بما يشبه أمركة شاملة للعالم، مستندة في ذلك إلى ما تتمع به من مميزات وقدرات متفوقة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية.

إنّ ما نشهده في الواقع من ميل متسارع ومتناقض إلى عولمة، بقيادة الرأسمال المالي المعولم، ليس عملية تقارب حرّ بين الدول والشعوب والاقتصاديات والأسواق بل تقريب قسري، وليس انفتاحاً بل فتحاً، وليس اندماجاً بل دمجاً ولا ترابطاً بل ربطاً وليس تطويراً للعالم وللإنسان بل استنفاداً لطاقاته وهدراً لموارده وسلباً لحريته في العيش بكرامة يقودها الرأسمال المالي المعولم. وبفعل هذه العولمة وما أمنته من حرية تنقل السلع والرساميل ونقل الإنتاج من بلد إلى آخر، تنجح الطغمة المالية العالمية في تصدير الأزمات ومفاعيلها إلى البلدان الأخرى - البلدان التابعة في النظام الرأسمالي العالمي - عبر قنوات التجارة الخارجية والنظام المالي العالمي والاستثمارات المختلفة والمشاريع الإنتاجية للشركات العابرة للحدود، ما يعقد عملية تطور هذه البلدان ويعمق تبعيتها للمراكز الإمبريالية، ويتسبب في التوترات الاجتماعية والسياسية الداخلية والنزاعات والحروب الإقليمية.

وقد نجم عن ذلك لوحة شديدة التعقيد لعالمنا المعاصر يخضع تطورها لفعل جملة من التناقضات والصراعات التي تطورت من مستواها القومي إلى مستوى العالم. فبالإضافة

إلى التناقض الرئيسي بين المراكز الامبريالية والبلدان التابعة (وهو تناقض بصدد السيطرة السياسية على العالم كله)، هناك تناقض واضح بين المراكز الامبريالية نفسها، وبين تلك المراكز والبلدان الصاعدة. وهي تترافق بمقاومة عنيفة من الشعوب على امتداد الكرة الأرضية تتمثل بحركة مناهضة العولمة والحركة الشيوعية والعمالية النقابية العالمية وحركات البيئة والنساء والشباب ومناهضة الحرب وبصعود قوى دولية جديدة.

ثانياً : الأزمة الاقتصادية – المالية الرأسمالية العالمية

إن ما يميز الأزمة الجديدة، المعولمة، للرأسمالية، التي انفجرت في خريف ٢٠٠٨، هو أنها تتضمن كل مزايا وخصائص الأزمات السابقة وتضيف إليها مزايا جديدة.

فهي أزمة منظومية تعبّر عن عجز النظام على التجدد دون اللجوء لاستعارة آليات وخلايا غريبة عن طبيعته، من اسلوب الإنتاج الإشتراكي. وهي أيضاً أزمة الخلفية الفكرية –الايديولوجية للرأسمال المتمثلة في النيوليبرالية. وهي أزمة القطاع المالي الذي تطور خلال العقود الأربعة الماضية ليكون مخرجاً للرأسمال من أزمة تطوره.

لقد افتتحت هذه الأزمة طوراً جديداً في حياة البشرية هو طور الأزمات العالمية الموحدة التي سوف تشمل العالم أجمع عند انفجارها. كما أنها فرضت منطقاً جديداً لقانون الأزمات هو طابعها المركب بحيث لن تعود تقع أزمات فائض إنتاج لوحدها، أو أزمة بنيوية لوحدها أو أزمة قطاعية لوحدها. إنّ منطق الفقاعات هو منطق جديد لتطور الرأسمال كعلاقة اجتماعية، تفترض الانتقال المتتالي من قطاع إلى آخر بحثاً عن الربح السريع. وهو آلية جديدة لمركزة وتركيز الرأسمال والإنتاج التي اتخذت في هذه الأزمة أبعاداً كبيرة جداً. ويبدو اننا نشهد ظاهرة جديدة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي تتمثل في قصر جدي لمدة طور النهوض، مما يضع الاقتصاد الرأسمالي العالمي في أزمة مستدامة.

إن الإفلاسات المادية والمعنوية التي تتعرض لها الرأسمالية المعاصرة جعلت البشرية تعيد النظر في مقارباتها للواقع الرأسمالي السائد، وخصوصاً قي خضم الأزمات. فهي أعادت الاعتبار إلى كارل ماركس وإلى الاقتصاد السياسي الماركسي المتطور دائماً، وأثبتت راهنية هذا الفكر ما دام الواقع الذي أفرزه مستمراً بمشاكله الأساسية. كما ساهمت

بتفاقم التوتر الاجتماعي في غالبية البلدان الرأسمالية؛ فحدثت تظاهرات وانتفاضات وتغيير حكومات، ونشأت حركات اجتماعية عنوانها «احتلوا»، ومنها حملة «احتلوا وول ستريت».

وإذا كانت هذه الأزمة قد تسببت بنتائج سياسية مهمة، تمثلت في اهتزاز سيطرة الأحزاب الوسطية في أوروبا، بعد أكثر من عقدين من الزمن على هيمنة قوى يسار الوسط على السلطة السياسية وعلى الخطابين الاقتصادي والاجتماعي، وفي بروز أحزاب يسارية جديدة، إلّا أنها تسببت أيضا في تطوير الميل إلى الفاشية التي تمثّلت في تصاعد اليمين المتطرف، المعتمد على الشعبوية والعداء للأجانب، وعلى معارضة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، بما يعيد إلى الذاكرة مشهد الثلاثينيات من القرن العشرين حيث صعدت قوى الفاشية على خلفية الأزمة الكبرى وانتزعت السيطرة على السلطة في عدد من البلدان، وبالتحديد ألمانيا وايطاليا واسبانيا.

ثالثاً: العدوانية الإمبريالية مصدر الخطر الرئيسي

غير أنه لا يجوز تفسير التأزّم المتفاقم في النظام الرأسمالي استناداً إلى هذا النوع من الأزمات فقط. فما اصطلح على

تسميته بعملية تجديد الرأسمالية لذاتها، في ظل تعذّر اسقاطها حالياً، إنما هو عملية استبدال الأساليب التكنولوجية القديمة بأساليب جديدة. وتترافق هذه العملية مع استفحال السياسات الرجعية داخل المراكز الرأسمالية، وتعميم الامبريالية للحروب والنزاعات المسلّحة، من أجل فتح أسواق جديدة لمنتوجاتها ومنع البلدان التابعة من التفلت من قيود التبعية. كما تسعى الامبريالية كذلك إلى تعزيز احتكاراتها التي صادرت خيرات البشرية ومقدراتها، وأهمها احتكار التصرف بالموارد الطبيعية ومحاولة احتكار العلم والمنجزات العلمية، واحتكار الإعلام العالمي، واحتكار إنتاج أسلحة الدمار الشامل.

وتستند هذه المراكز الإمبريالية إلى منظمات ومؤسسات عالمية تدير الشؤون الاقتصادية والمالية والسياسية والعسكرية العالمية ومنها حلف الناتو ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليان.

أ- الولايات المتحدة الأميركية: على الرغم من أن الولايات المتحدة الأميركية لا تزال تلعب دور قاطرة العالم اقتصاديا وعسكرياً وسياسياً، إلّا أن هذا الدور بدأ يتراجع في ظل تأزم أوضاعها وأوضاع النظام الرأسمالي ككل، الأمر

الذي يطرح احتمال أن نكون على أبواب عملية استبدال تهدّد الولايات المتحدة بفقدان زعامتها للعالم.

ذلك أن كل التدابير الاقتصادية والمالية منذ العام ٢٠٠٨ لم تضع الاقتصاد الاميركي على طريق التعافي الكامل. ويساورالقيمين على اقتصاديات الكثير من البلدان قلق جدي من عمق الأزمة التي تهدد أميركا واقتصادها. وتبرز الحاجة لديهم لإعادة النظر في علاقاتهم الاقتصادية وأدوار عملاتهم الوطنية والموقف من العملة العالمية المهيمنة ـ الدولار. ولأن احتمالاً كهذا يضرب الموقع الدولي للولايات المتحدة في العالم ـ في الاقتصاد والأسواق المالية ودور عملتها، فإنها تعيش حالة من التوتر الناجمة عن تشكّل قوى اقتصادية وسياسية عالمية جديدة ناشئة، مرشحة لمنافستها في جميع المجالات وفي جميع المناطق.

ب- حلف الناتو والأحلاف الامبريالية الأخرى: ويندرج في هذا السياق تعزيز حلف الناتو وزيادة قدراته وقدرات المنضوين تحت قيادته، خصوصاً من دول حلف وارسو السابق، إضافة إلى تطوير مهماته ليشكل القوة الضاربة والقادرة على التدخل، في أي مكان، وحيثما ترغب الإدارة

الأميركية وحلفاؤها. وهذا ما شهدنا نماذج عنه في أفغانستان والعراق وليبيا.

كما يندرج في السياق ذاته تبني صيغة جديدة للانتشار والسيطرة من خلال زرع القواعد العسكرية الدائمة، ووضع خطة «الدرع الصاروخية» موضع التنفيذ، وتعزيز الأساطيل في البحار والمحيطات. والعمل على إقامة «ائتلافات عسكرية»، عبر إشراك القوى الإقليمية الدائرة في الفلك الأميركي وإقحامها في القتال بالوكالة عن الجيش الأميركي. وبسبب القلق من الدور الكبير الذي بدأت تحتله الصين على صعيد الاقتصاد العالمي، شرعت الإدارة الأميركية الجديدة في عهد ولاية أوباما الثانية في تنفيذ خطّتها المسماة «التوجه نحو شرق آسيا والمحيط الهادئ». وتقضي هذه الخطة بتعزيز ونشر الأساطيل الأميركية من استراليا جنوباً إلى سواحل كوريا الجنوبية والجزر اليابانية شمالاً.إلى ذلك تبدي الولايات المتحدة اهتماماً كبيراً بالوضع في أميركا اللاتينية التي تمرد الجزء الأعظم منها عليها، وكذلك في أفريقيا، حيث تديرحرباً غير معلنة مع الصين وبعض البلدان الأوروبية بصدد السيطرة على القارة وثرواتها.

ج – الاتحاد الأوروبي: مثّل توسع الاتحاد الأوروبي ظاهرة تبدو في الشكل معاكسة لمسار العولمة، كونه أقام تجمعاً إقليمياً يضم أكثر من ٥٠٠ مليون نسمة. وهو من أكبر أسواق الاستهلاك والرساميل، ومجمّع إنتاجي ضخم. لكن الوقائع تؤكد أنّ هكذا تجمعات تشكل خطوة ضرورية لتحقق العولمة. وقد حقق هذا التجمع خطوات هامة على المستوى الاقتصادي والإنتاجي والمالي بحيث تشكلت آلية موحدة لتجديد إنتاج الرأسمال والعلاقات الرأسمالية، قبل أن تعود الولايات المتحدة للإمساك بالعديد من الخيوط المالية والاقتصادية الأوروبية.

ويتميز هذا التجمع بتفاوت القدرات ومستويات التطور بين مكوناته، بحيث يجري الحديث عن «أوروبتين»: واحدة مهيمنة مالياً واقتصادياً تضم ٤ إلى ٥ دول، وأخرى مهيمن عليها اقتصادياً ومالياً، وحتى سياسياً، تضم الجزء الباقي من دول الاتحاد الأوروبي. والمؤشر على ذلك انعكاسات الأزمة الأخيرة على بعض البلدان الضعيفة (اليونان، ايرلندا، البرتغال، اسبانيا) وما حصل في اليونان التي فرضت عليها «الترويكا» الاستمرار في سياسات خصخصة القطاع العام ومحاصرة

القطاعات المنتجة، وضرب المكتسبات الاجتماعية للعمال والأجراء، لمصلحة الطغمة المالية والبنوك، وبالتالي الوقوع أكثر تحت وطأة دين عام متنام.

رابعاً: خيارات خارج الاستقطاب الامبريالي

في العصر الراهن، حيث باتت أبعاد تطور البلدان المختلفة تتحدد عبر دينامية النظام الرأسمالي العالمي والمراكز المهيمنة فيه، انفتح الباب أمام البلدان التابعة، التي تتوافر فيها طاقات كافية ولم تستخدمها بعد، كي تنتقل من الوضع الطرفي إلى مستويات أعلى من التطور والتفاعل في الاقتصاد العالمي. وقد تبلورت مجموعة من الخيارات لدى عدد من الدول، التي تتمايز فيما بينها بنمط الإنتاج ودرجات التطور لكنها صاحبة مصلحة في تحسين مواقعها الجيوسياسية بمواجهة المراكز الإمبريالية. من أبرز هذه الدول: مجموعة اتفاقية شانغهاي، ومجموعة الاتحاد الاقتصادي الأوراسيوي، ومجموعة «البريكس»، والمركوسور في اميركا اللاتينية. وتمثل هذه التجمعات مشاريع مراكز دولية تؤسس لتعدد القطبية بمواجهة الأحادية التي حاولت الولايات المتحدة فرضها على العالم .

أ- البريكس وروسيا (نتاج التطور المتفاوت): هذا الأمر يجعل من هيمنة الطرف الأقوى في العالم، التي بناها على خلفية انهيار نظام العلاقات الدولية السابق وعدم تشكل نظام جديد، مسألة موقتة عابرة تاريخياً. ويبرهن على أن بنية النظام العالمي متحركة وغير مستقرة، إذ من الممكن أن تنشأ ظروف ومقدمات لتشكل أحلاف جديدة ولاعبين جدد حيث تتوافر موارد طبيعية وبشرية وقدرة عسكرية على تأمين نمو اقتصادي متواصل نسبياً، إضافة إلى إمكانية إقامة مركز وزعامة اقليمية وطموح للمشاركة في معالجة القضايا العالمية والاقليمية والانخراط في المؤسسات العالمية كمجلس الأمن. والمثال على ذلك تجمع «البريكس»، الذي يمثّل ٤٥ ٪ من سكان العالم والمكون من الدول الصاعدة من الفئة الأولى، أي: روسيا، الصين، البرازيل والهند وجنوب أفريقيا. وتوجد فئة ثانية، أقل شأناً، مثل المكسيك وأندونيسيا.

وتؤكد ممارسة بلدان البريكس على أنها جادة في تحقيق قدر من الإستقلالية عن مؤسسات المراكز الإمبريالية؛ فقد أنشأت مصرفاً وصندوقاً نظيرين للبنك الدولي ولصندوق النقد الدولي، إضافة إلى تقليص تعاملاتها بالدولار الأميركي.

وإذا اقترن ذلك بوجود مشروع وطني يتناسب مع طابع المنطقة وآفاق التطور العالمي، وبوجود إمكانية للانخراط في البنية التحتية ما بعد الصناعية والسير في طريق الاستقلال التكنولوجي والقدرة على تشكيل تحالفات حول بلد – مركز، والقدرة على توظيف الطاقة البشرية والمادية في اتجاهات استراتيجية محددة، سيؤثر في توزع القوى وتطور النظام العالمي وربما أتاح زيادة الدمقرطة في آليات التنظيم العالمي وتوسيع عضوية مجلس الأمن.

ويبدو أن الصين وروسيا تمثلان نماذج لقيادة تحقق هذا الاحتمال. فروسيا، التي مارست بعد تفكيك الاتحاد السوفياتي نهج «الشراكة الاستراتيجية» مع المراكز الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة، تعيد اليوم حساباتها، خصوصاً بعد توسع حلف الناتو حتى حدودها ، وكذلك تطور الأوضاع الخطرة في أوكرانيا بتحريض إمبريالي مباشر. وإذا كان ذلك قد أدى إلى خروج روسيا من نهج الالتحاق بتلك المراكز، من جهة، وتطوير علاقاتها مع دول «البريكس» ومع بعض جمهوريات المدى السوفياتي السابق، من جهة ثانية، إلّا أنه لم يترافق، حتى الآن، مع اتباع توجه متكامل لفك التبعية داخلياً وإعادة بناء

قاعدة مادية لتطور مستقل. وهذا التطور لن يتحقق إلّا بتغيير خياراتها الاقتصادية الاجتماعية

ب- الصين: تستحوذ الصين منذ عقدين من الزمن على اهتمام أوسع الدوائر السياسية والاقتصادية في العالم بسبب الانجازات التي حققتها بنتيجة الاصلاحات التي بدأتها منذ ١٩٧٨. فالعالم الرأسمالي يريد أن يثبت «نبوءة» فوكومايا عن «نهاية التاريخ»، لأن الصين لم تحقق ما أنجزته الا بعد إصلاحات اقتصادية بعثت، بهذا الشكل أو ذاك، نمط الإنتاج الرأسمالي بمختلف مستويات تطوره. أما القوى اليسارية وأنصار الخيار الاشتراكي فيرون في التجربة الصينية ضوءاً في النفق الرأسمالي المظلم، يمكن لإشعاعه أن يزداد، أو يخفت، بمقدار ما تتزايد، أو تخفت، نجاحات الصين، عبر إنجاز المرحلة الانتقالية من الرأسمالية إلى الشيوعية.

غير أن هذا الصعود السريع والفعال ولّد جملة من التناقضات والمصاعب، أهمها التفاوت المتزايد في المداخيل، وفي تطور المدينة والريف، وبين القطاعات المتوجهة للتصدير وبقية القطاعات. كما أن الانفتاح زاد المنافسة الدولية، ومعها المخاطر الناجمة عن تفوق المراكز الرأسمالية في المجالات الاقتصادية والعلمية – التقنية.

في كل الأحوال، تكمن أهمية التجربة الصينية، في حال نجاحها، في احتمال تقديمها برهاناً للبشرية على إمكانية اعتماد طرق أخرى للتطور يحررها من التبعية ويتيح لها بناء مجتمعات عصرية، على قاعدة التعاضد بين الشعوب.

خامساً: نتائج انكشاف الأزمة العامة للرأسمالية

أ- اشتداد الصراع الطبقي: ترافق التطور الرأسمالي وتناقضاته، والأزمات الناجمة عنه، ولا يزال، بصراعات اجتماعية يتزايد وضوح طابعها الطبقي الذي لا يقتصر على الطبقة العاملة وحدها، بل يتعدّاها إلى كل القوى المتضررة من النظام الرأسمالي. ويتفاقم هذا الصراع الطبقي على مختلف المستويات، الاقتصادية والسياسية والايديولوجية. وخير دليل على ذلك الانفجار الاجتماعي الذي شهدته اليونان وبلدان أوروبية أخرى، وكذلك الولايات المتحدة، نتيجة التراجع عن المكتسبات الاجتماعية التي حققها نضال الطبقة العاملة والطبقات الكادحة الأخرى خلال القرن العشرين.

أما في بلدان «العالم الثالث» وبلدان المعسكر الاشتراكي السابق، فإن الصراع الطبقي يكتسب طابع صراع وطني، ضد

الطغمة المالية التي تفرض سيطرتها على هذه البلدان التي تخضع لأشكال من السيطرة الكولونيالية المتجددة؛ وهو أيضاً صراع ضد البرجوازية التابعة – العميلة المتعاونة مع الامبريالية. وأميركا اللاتينية خير مثال على ذلك.

ب ـ قوى اليسار والتقدّم والديمقراطية العالمية: على الرغم من أن أحزاباً شيوعية وعمالية عديدة صحت من الصدمة التي عاشتها بسبب انهيار الاتحاد السوفياتي، وانضمّت إلى «اللقاء العالمي للأحزاب الشيوعية والعمالية»، إلّا أن هذه الأحزاب لا تزال ضعيفة وعاجزة عن انتزاع المبادرة واستغلال لحظات الأزمة الراهنة للرأسمالية المعولمة، وخصوصاً في حلقتها المركزية الاميركية، لفرض تحول باتجاه بناء تجربة اشتراكية جديدة. هذا، عدا عن أن الدور الذي بدأت تلعبه بعض قوى اليسار الجديد، خصوصاً في أوروبا، لم يتبلور كفاية بعد، على الرغم من الانتصارات الجزئية التي تحققت بفعل وصول هذا اليسار إلى السلطة (كما في اليونان).

ج – انتفاضة أميركا اللاتينية: حققت انتفاضة أميركا اللاتينية تقدماً مهماً بوجه الهيمنة الاميركية التاريخية وسيطرة الرأسمال المالي العالمي. وقد تجسدت هذه الانتفاضات في التحولات

السياسية التي قادتها قوى يسارية ووطنية وصلت إلى السلطة بالطرق الديمقراطية في البرازيل وفنزويلا والأرجنتين وبوليفيا والشيلي ونيكاراغوا والأوروغواي، وكذلك في الإكوادور والباراغوي، بنتيجة ما يشبه الثورات الاجتماعية المناهضة للامبريالية والمفتوحة على أفق اشتراكي. ولم تتأخر السلطات الجديدة في البرهنة على أن حياة أخرى ممكنة في هذه البلدان على قاعدة تملك مصيرها وثرواتها. وهذا ما أكدته فنزويلا في توظيف موارد كثيرة لمصلحة الفقراء والشعب عموماً، وفي عمليات التأميم للثروات الطبيعية في بعض البلدان. كما شرعت بتنفيذ نشاطات ومواقف جماعية تؤكد على هذه الوجهة، تمثلت في إقامة بنك للتنمية الاقتصادية. كما تمثلت في الموقف المشترك من توسيع «النافتا» باتجاه الجنوب، وفي رفض خطة بوش لإقامة منطقة تجارة حرة لعموم أميركا، وفي المساعدات الكبيرة لحركات التحرّر في العالم. كما أنّ هذه البلدان تسعى نحو اعتماد عملة موحدة للقارة. وقد تتوج ذلك بقمة اتحاد أمم أميركا الجنوبية «أوناسور»، الذي يجمع ١٢ دولة تضم ٣٨٠ مليون نسمة.

إن هذا التحول اليساري يسعى لبناء عالم جديد. لكن

القوى اليسارية تتفاوت في جذريتها، إن في مستوى التحولات أو في العلاقة بالولايات المتحدة. ولذلك فإن مسؤولية كبيرة تقع على هذه القوى لكي لا تدخل جماهيرها في حالة إحباط ، ولكي تثبت أن الاشتراكية هي مستقبل واقعي.

سادساً: دور اليسار وقوى التقدم في تجاوز النظام الرأسمالي

في ضوء ما تقدّم، يرى الحزب الشيوعي اللبناني أن أزمة النظام الرأسمالي، وانعكاساتها عالمياً، تضع القوى الثورية في طليعة المواجهة على المستويين الوطني والإقليمي، وعلى الصعيد العالمي. وقد تسنى لبعض هذه القوى أن تنظم مبادرات وفعاليات عديدة في شتى أرجاء العالم لمقاومة النهج الامبريالي، الاميركي على وجه الخصوص، تمثلت بالحركة الاحتجاجية الجماهيرية الواسعة، والمتصاعدة، التي تترافق مع انعقاد قمم الدول الراسمالية السبع الكبرى؛ كما وتتجسد في أعمال منتظمة لمنظمات، أهمها «فوروم ساو باولو»، تتخذ من مقاومة العولمة اتجاهاً نضالياً دائماً، وتمتاز بطابعها الأممي وبالتعدد الطبقي والاجتماعي والايديولوجي والسياسي لمكوناتها.

كما يرى الحزب الشيوعي اللبناني أن تجاوز النظام الرأسمالي يفرض على القوى المناهضة للرأسمالية، وعلى الأحزاب الشيوعية بالتحديد، ضرورة تجاوز أزمتها، باتجاه النضال من أجل بناء النظام الاشتراكي، الذي ينطلق من خصوصية التطور المادي في كل بلد من البلدان، ولا يمكن، بالتالي، أن يكون نظاماً واحداً أو نموذجاً واحداً.

من هنا، نرى أن من واجب حزبنا، وكذلك الأحزاب الشيوعية والعمالية في العالم العمل بنشاط لإنتاج أممية جديدة تمتاز بمرونة الشكل وصلابة المضمون لمواجهة الرأسمالية المعولمة، على أن يتم ذلك من خلال:

- العمل على تكوين أطر سياسية يسارية واسعة وفاعلة، مناطقياً وعلى الصعيد العالمي.

- الانفتاح على كل الأطر والاستقطابات والحركات العالمية المواجهة للعولمة الامبريالية أو المتمايزة عنها.

- تطوير «اللقاء العالمي للأحزاب الشيوعية والعمّالية» وتوسيعه وتجذيره، وتطوير أطر العمل المشترك مع الأحزاب اليسارية في العالم.

ـ الانخراط في الصراع الايديولوجي ضد الفاشية الجديدة وحملات العداء للشيوعية، ومن أجل فضح محاولات الطغمة المالية العالمية تشويه الوعي البشري.

- السعي إلى إعادة النظر بواقع المنظمات الجماهيرية العالمية التي تشكّلت بعيد الحرب العالمية الثانية (عمّال، شباب، نساء، منظمة السلم، الحقوقيون الديمقراطيون)، وبدورها وبرامجها وأساليب نضالها، باتجاه تفعيل هذا الدور وتوسيع القاعدة الشعبية التي تستند إليها.

- تنشيط العمل البحثي والتوثيقي للشؤون الدولية والتعاون مع الأحزاب الشقيقة لإقامة مراكز أبحاث متخصصة.

وهذا يتطلّب وضع خطة عمل تفصيلية وإيلاء أهمية أكبر لمنظمات حزبنا في الخارج.

في الوضع العربي

يمر العالم العربي، ومعه منطقة الشرق الأوسط، بمرحلة انتقالية خطيرة، من المقدّر أن تستمر فترة طويلة كونها تشكّل جزءاً من الصراع العالمي الدائر لإعادة اقتسام العالم بين المراكز الإمبريالية؛ كما تشكّل، كذلك، إحدى جبهات المواجهة العالمية بين قوى التحرر والتقدّم الاجتماعي وقوى العدوان والسيطرة الامبريالية، ومعها الأنظمة الرجعية التابعة. وتذكّر هذه المرحلة ببعض المراحل السابقة التي مرّت بها منطقتنا، سواء بعد الحرب العالمية الأولى، وما نتج عنها من مشاريع امبريالية، بدءاً بسايكس – بيكو ووعد بلفور، ترافقت مع اكتشاف النفط في الجزيرة العربية، أم بعد الحرب العالمية الثانية، وما نتج عنها من نكبة فلسطين وإنشاء الكيان الصهيوني، ومن بداية انتقال قيادة المشروع الامبريالي إلى

الولايات المتحدة الأميركية، وما ترافق مع ذلك من مواجهة مع حركة التحرر الوطني العربية.

وإذا كانت القوى السياسية الممثلة للبرجوازية الصغيرة والمتوسطة، بشعاراتها «القومية»، هي التي تتراجع اليوم، ومعها مشروعها التحرري، وإذا كانت القوى الامبريالية تحاول أن تُحل محلها قوى سياسية ذات طابع ديني، فإن هذه القوى الأخيرة لم تنتظر طويلاً لتسقط وطنياً، عبر الإعلان، باسم «الواقعية»، عن انخراطها عملياً في مشروع «السلام» الامبريالي، الذي يشكّل جزءاً عضوياً من «مشروع الشرق الأوسط» الجديد الهادف، في ظل تفجّر الأزمة الرأسمالية البنيوية، إلى تجديد الهيمنة الامبريالية عبر إعادة ترسيم خارطة المنطقة العربية بمشرقها ومغربها كأساس لإعادة ترسيم حدود مناطق النفوذ الامبريالي. فهذا المشروع يضمن، في ظلّ التنازع (الاقتصادي والجيو-سياسي) الحاصل على منابع الطاقة وطرق نقلها (البحر المتوسط والخليج العربي عموماً، وقناة السويس على وجه الخصوص)، إبقاء السيطرة الامبريالية (الأميركية بالتحديد) عليها، بما في ذلك استمرار الاعتماد على الدور الاسرائيلي. هذا، إضافة إلى وضع حقول النفط والغاز،

المكتشفة حديثاً في منطقة شرق المتوسط، تحت السيطرة، وإعادة تنظيم الأسواق واقتسامها.

أولاً: السياسات التبعية النيوليبرالية ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية

لا شك أن تباينات كبيرة تعتري اقتصادات الدول العربية، ولكن هذه التباينات تبقى كمية وثانوية في آنٍ معاً، لأن طبيعة هذه الاقتصادات تعتمد، في مجملها، على نمط إنتاج رأسمالي تابع، نما وما زال ينمو في ظل الارتهان للمراكز الرأسمالية العالمية، وانتفاء القدرة والقرار السياسي في الاعتماد على الـذات. ثم إنّ الطابع الريعي يغلب على معظم هذه الاقتصادات، سواء في دول الخليج المعتمدة على الصناعات النفطية الاستخراجية، أو في دول أخرى ينتفخ فيها وزن النشاط العقاري والمالي والمصرفي والسياحي والتحويلات الخارجية والسياسات التوزيعية البسيطة. وتغذي هذه التبعية الاقتصادية تبعية سياسية يعاد إنتاجها من خلال دوامة من العنف والاستغلال والاستبداد، ومن خلال استمرار ارتباط الاقتصاد الرأسمالي التابع ببنى فوقية تنتمي إلى عهد ما قبل الرأسمالية،

لجهة آليات التمثيل والحكم وضعف تداول السلطة وسيطرة الأسر المالكة وما شابه.

ولقد تميزت مرحلة السنوات العشر الماضية، التي تلت حرب التحالف الامبريالي على العراق، بتعميم خضوع العالم العربي للسياسات النيوليبرالية وبتشديد التبعية السياسية والاقتصادية للدول الامبريالية. تجلى ذلك في طغيان اقتصاد الريع، من خلال الزيادة المضطردة لإنتاج النفط والغاز وتسويقهما إلى الدول الصناعية الجديدة والقديمة، وتنفيذ سياسات المنظمات الرأسمالية العالمية في ما يتعلق بالتطور الاقتصادي للدول (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية). كما أنّ هذا النموذج الاقتصادي، المحكوم بالتبعية وبسيطرة النشاطات الريعية، جعل عالمنا العربي يتراجع اقتصادياً في العقود الثلاثة الماضية. وهذا ما يعكسه المستوى الشديد الانخفاض لمعدلات نمو الناتج المحلي للفرد وللإنتاجية، وضعف تراكم رأس المال وحيازة التكنولوجيا.

أما بالنسبة إلى النفط والغاز، فإن طرق الإنتاج والاستثمار فيهما لم تشكّل رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية والتقدم

الاجتماعي، أو أداة لانتزاع موقع أكثر تقدماً في شبكة المصالح الدولية، بل إنها أفضت إلى تعزيز علاقات التبعية وتجديدها، وزيادة التفاوت بين البلدان العربية وداخل كل بلد على حدة، والتركيز على الإنفاق غير المجدي، وبالتحديد على التسلّح، وعلى المضاربات العقارية والمالية في الأسواق المحلية والأجنبية. كما تمثلت في استخدام النفط كأداة لضبط وإثارة الصراعات السياسية في بلداننا، من خلال توجيه رؤوس الأموال العائمة والأمانات والاستثمارات العقارية.

انطلاقاً مما تقدّم، وإذا ما أخذنا في الاعتبار واقع قابلية الثروة النفطية للنفاد، واستمرار الزيادة المطردة في عدد السكان وضحالة التطور التكنولوجي، فإننا نستطيع الاستنتاج أن العالم العربي سجّل ويسجّل معدلات نمو متراجعة لا مثيل لها في العالم (باستثناء افريقيا). كما أن طغيان التبعية في البلدان العربية قد أدى إلى إحكام سيطرة رأس المال المالي وتفاقم التفاوت الاجتماعي وتدهور أوضاع الفئات الوسطى وتفشي ظاهرات الفقر والبطالة والهجرة، خصوصاً في صفوف الشباب (ومن ضمنهم خرّيجو الجامعات، بشكل خاص)، إضافة إلى ما ينتج

عن انتشار العقلية الريعية من ظاهرات الفساد والزبائنية وتزايد أعداد الفئات المهمّشة.

وإذا كانت البرجوازية التابعة، في سعيها للحفاظ على مواقعها وأنظمتها، قد زادت من استسلامها للمشاريع العدوانية الامبريالية، وللاملاءات الأميركية والصهيونية، على وجه التحديد، ضد إرادة مواطنيها وعلى حساب الاستقلال الوطني، بالمقابل لم تتمكّن الأنظمة العربية، التي قامت على شعارات التحرر من الاستعمار واستعادة فلسطين، من تحقيق مطامح شعوبها في الاستقلال الوطني والحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والوحدة، بل إنها حاولت تغطية فشلها بتشديد القمع واعتماد السياسات المعادية للديمقراطية.

كل هذه التراكمات من القهر والاستغلال والتبعية والديكتاتورية، التي شكّلت البيئة الحاضنة للمشاريع المذهبية والطائفية والإثنية، ساهمت، في المقابل، في التأسيس للانتفاضات والثورات التي قامت بها الشعوب العربية سعياً لكسر القيود المفروضة عليها ومن أجل التغيير الديمقراطي، مثبتة أن الثورة ممكنة وكذلك انتصارها.

ثانياً: مشروع «الشرق الأوسط» الإمبريالي والمشاريع الإقليمية

تعدّدت، منذ تسعينيات القرن الماضي، صيغ المشروع الامبريالي للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، من صيغة «الشرق الأوسط الكبير» و«الموّسع» إلى «الشرق الأوسط الجديد». وهي صيغ تستند، كلها، إلى تحديد دور المنطقة من ضمن «النظام العالمي الجديد»، الآحادي القطب، وإعادة النظر باتفاق سايكس – بيكو وبالحدود الجغرافية والسياسية التي رسمها. وإذا كانت الفلسفة الجديدة السائدة بعد نظرية «نهاية التاريخ» تنطلق من أولوية انشاء «الدول الدينية»، فإن المشروع الجديد ينطلق من مبدأ تأجيج الصراعات الدينية والطائفية والمذهبية والإثنية.

وقد أفادت الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة، في مشروعها هذا، من أنظمة الحكم القائمة التي تمعن في فرض سياسات تكرّس الطائفية والمذهبية بين المواطنين، وتضرب الحريات العامة والديمقراطية، وتتبع سياسات اقتصادية نيوليبرالية عمقت الفروق الطبقية في المجتمع لمصلحة

الطغمة المالية على حساب اقتصاد وطني منتج؛ إضافة إلى الدور الموكل إلى أنظمة عربية وإقليمية رجعية عميلة، في إطار المشروع الامبريالي لمنطقة الشرق الأوسط. كل هذه العوامل، مجتمعة، أوجدت أرضية للمشروع الامبريالي الأميركي الهادف إلى إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط على أساس تفريخ دويلات دينية ومذهبية وطائفية متصارعة ضد بعضها البعض.

وإذا كان مشروع «الشرق الأوسط»، عبر صياغته الجديدة التي أعلنت عنها إدارة جورج بوش الابن، قد استطاع، قبل انفجار الأزمة الرأسمالية مباشرة، تحقيق بعض النتائج، خصوصاً لجهة نشر الفوضى والاقتتال الداخلي وإثارة الصراعات الطائفية والمذهبية والإثنية، أم لجهة توسيع انتشار القواعد العسكرية والأساطيل الامبريالية (بخاصّة في منطقتي الخليج والقرن الأفريقي)، أم لجهة النجاح في تقسيم بعض الدول العربية (السودان) والسعي لتقسيم دول عربية أخرى (العراق، ليبيا، اليمن، سوريا...)، إلّا أنه يواجه، اليوم، صعوبات مختلفة، بعد اضطرار القوى الامبريالية للانسحاب من العراق، نتيجة المقاومة التي واجهتها والخسائر التي منيت

بها، والتعثّر الذي أصاب مشروع قوى التحالف الامبريالي في أفغانستان. إضافة إلى ذلك، شكّلت الانتفاضات والثورات العربية في مواقع كانت الامبريالية تعتبر أنها تحت سيطرتها بالكامل مفاجأة أجبرت تلك القوى على إعادة النظر بمشروعها والسعي إلى التحرك على أكثر من محور (مع الأخذ في الاعتبار كل تداعيات هذه المحاور على الوضع الداخلي اللبناني).

المحور الأول، الإسرائيلي: المرتبط بالسعي لاستكمال تنفيذ مشروع «اسرائيل، دولة اليهود في العالم»، وتفعيل دور الكيان الصهيوني بما يتضمنه من تصفية للقضية الفلسطينية، وبما يعيد تكريس دور هذا الكيان كرأس حربة وقاعدة متقدمة للإمبريالية في المنطقة العربية والشرق الأوسط وافريقيا. وقد بدأ هذا الدور الجديد يتّضح أكثر فأكثر بدءاً من العراق والخليج العربي وإيران وباكستان، من جهة، وامتداداً إلى السودان وليبيا، من جهة أخرى. ذلك أن التغلغل الاسرائيلي في بعض دول المغرب العربي وشمال أفريقيا يشكل قاعدة أساسية لانطلاق منظومة «افريكوم» العسكرية التي تتزعمها الولايات المتحدة باتجاه وسط القارة الافريقية، ومنها إلى جنوبي الصحراء الكبرى، بهدف السيطرة على ما تختزنه تلك المنطقة من ثروات.

المحور الثاني، التركي: ويستند إلى ما أعلنه اوباما في القاهرة (٢٠٠٩) حيال دور القوى الاسلامية «المعتدلة» في المنطقة. وتجدر الاشارة إلى أن مصطلح «الاعتدال» كان قد حل محلّ مصطلح «الديمقراطية» الذي استخدمته إدارة جورج بوش الابن في سياق الحرب العدوانية على العراق واحتلاله بحجة نشر «الديمقراطية» في المنطقة العربية. ويهدف مشروع «الاعتدال»، بشكل رئيس، إلى تطوير الدور التركي الذي جسده برنامج حزب «العدالة والتنمية»، ومعه دور القوى المذهبية المتمحورة حوله؛ وذلك بهدف الاستفادة من التأثير التركي، ليس على تنظيم «الاخوان المسلمين»، الذين لا زالوا يشكلون قوة جماهيرية في عدد من البلدان العربية فقط، بل وكذلك على قوى وتنظيمات إرهابية حديثة العهد تدور،هي الأخرى، في فلك «حزب العدالة والتنمية»، ويمكن لها أن تشكّل عاملاً مساعداً لتكريس النظام الجديد في الشرق الأوسط. ولا ننسى موقع تركيا تجاه إيران وروسيا... من هنا، كان تعزيزالدور العسكري التركي ضمن حلف الناتو، ونقل قيادة المتوسط إلى قاعدة انجرليك. ومن هنا أيضاً توسيع دورها في سوريا وإعطاؤها صك براءة في محاربة الأكراد.

المحور الثالث، العربي الرجعي: الممتد منذ مرحلة سايكس بيكو، ويستند إلى دول الخليج، وبشكل خاص إلى المملكة السعودية وقطر، والدور السياسي والمالي الذي تلعبانه في رهن النفط والغاز لصالح الشركات الاحتكارية الأميركية، عدا عن رهن القرار والدور لمصلحة إنجاح مشروع «الشرق الأوسط الجديد» ومتطلباته الاقليمية. وقد تبلور هذا الدور، أولاً، في الهجمة المضادة على الانتفاضات الشعبية واحتوائها ومحاولة «تنصيب» الاسلاميين في قيادتها؛ كما تبلور، ثانياً، في محاربة المشروع الإيراني في الخليج، بدءاً بالدخول العسكري المباشر لـ «درع الجزيرة» في البحرين، ووصولاً إلى المعركة التي خاضتها السعودية في اليمن.

المحور الرابع، الإيراني: تمر العلاقة الأميركية – الإيرانية بمرحلة جديدة، بعد فترة من التصعيد المتبادل، نتيجة عوامل عديدة سابقة، منها الدور الإيراني في دعم النظام السوري، ومنها أيضاً ما قدمه النظام الإيراني للفصائل الفلسطينية في معركتها ضد إسرائيل، دون أن ننسى فشل الولايات المتحدة في فرض الاتفاق الأمني في العراق. والمرحلة الجديدة هي نتاج تحولات ناجمة عن لقاء مصالح متبادلة، منها ما يتعلق

بإعادة توزيع الأدوار، ومنها ما يرتبط بتقسيم مناطق النفوذ في االشرق الأوسط، في ضوء التوسع السياسي الإيراني في الخليج، عموماً، وتعميمها للخطاب الديني الطائفي والتقاطع والاختلاف مع مجموعة «البريكس»، وبالتحديد روسيا. وقد برزت بوادر تلك التحولات بشكل خاص في مجال الملف النووي الإيراني ودعوة إيران إلى لعب دور إقليمي، إلى جانب الدور التركي، في مواجهة «داعش»، من جهة، وإعادة ترسيم خريطة المنطقة، من جهة أخرى.

ثالثاً: مشاريع تصفية القضية الفلسطينية وأشكال المواجهة

شكّل مشروع «الشرق الأوسط الجديد» مدخلاً أساسياً لتجديد الهجمة الرجعية ضد حركات التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي في العالم العربي، عموماً، وضد القضية الفلسطينية بشكل خاص. فهذا المشروع، الذي نظّر له شيمون بيريز كجزء من إعادة تنظيم أوضاع العالم بالاستفادة من الأحادية القطبية الناشئة على أنقاض مرحلة الحرب الباردة، يسعى إلى تثبيت قواعد الامبريالية، وإلغاء طموحات الوحدة والتكامل في العالم

العربي واستبدالها بمشاريع ذات طابع ديني وإثني متصارعة تبرر وجود الكيان الصهيوني والتطبيع معه والاستقواء به، في سياق محاولة تطوير وتوسيع اتفاقي أوسلو ووادي عربة وما فرضته قوى اليمين الفلسطيني على الثورة الفلسطينية من تنازلات لقاء التلويح بالدولة المجتزأة. وعليه، فإن مشروع «إسرائيل، دولة اليهود في العالم» يعتبر الركن المرحلي الأساس للمشروع الامبريالي، كونه يؤسس لإنهاء القضية الفلسطينية ويشكّل النواة الصلبة التي يمكن أن تدور في فلكها كل مشاريع الدول الدينية والمذهبية التي يحضّر لقيامها في المنطقة العربية.

ويأتي هذا المشروع المتجدد، الذي مهّد له الكيان الإسرائيلي، منذ بضع سنوات، بالعدوان الشامل والمستمر على قطاع غزّة، منذ العام ٢٠٠٨، وبإقامة عشرات آلاف الوحدات الاستيطانية، وتهويد القدس ومنطقتها، وإقامة جدار العزل العنصري. كل ذلك بالتزامن مع جملة مشاريع، جديدة أو قديمة متجددة، تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية من خلال السعي إلى إلغاء حق العودة كمرحلة أولى على طريق إقامة ما يسمى بـ«الوطن الفلسطيني البديل» الذي يؤمن إجراء عملية «ترانسفير» كاملة من الضفة الغربية وقطاع غزة وكذلك أراضي

١٩٤٨، إما إلى سيناء أو الأردن، وإما تنفيذ الفكرة الصهيونية بتوطين الشعب الفلسطيني في البلدان العربية كلها. والخطير في الموضوع هو الدور المنوط ببقايا النظام الرسمي العربي وبالقوى السياسية الدينية من أجل المساهمة في تسهيل تنفيذ الخطط المرسومة، إضافة إلى الاعتماد على الصراع الفلسطيني – الفلسطيني وتخاذل بعض مراكز القوى المؤثرة ضمنه. وفي هذا الإطار، يبرز توزيع الأدوار على ما يسمى ببلدان «الاعتدال» التي تسعى إلى الصلح الشامل مع العدو والتطبيع معه، وقد بدأت تتبلور محاولات قيام محاور عربية – إقليمية للامساك الكامل «بالورقة» الفلسطينية، كمحاولة إقامة محور بين السعودية والامارات العربية المتحدة ومصر (لتلافي أن تستعيد مصر الدور التاريخي الذي كان لها في الحقبة الناصرية)، من جهة، ومحور تركيا – قطر بالتحالف مع حركة «الإخوان المسلمين»، من جهة ثانية.

إن الوضع الخطير الذي يطال القضية الفلسطينية يحدث في وقت ضعفت فيه قوى المواجهة المفترضة على المستوى العربي وساد منطق الانقسام الفلسطيني – الفلسطيني، الذي أخذ طابعاً خطيراً في المراحل الأخيرة. فالأنظمة الرجعية

العربية تشكّل اليوم، وبفعل انتمائها إلى المشروع الاميركي، جزءاً من التآمر باتجاه التطبيع مع الكيان الصهيوني، هذا التآمر الذي يصادر انتصارات وتضحيات الفلسطينيين خلال المواجهات المتلاحقة، ويدفع إلى التصادم والارتهان لشروط التطبيع.

إن الارتكاز على تاريخ المقاومة الفلسطينية وبطولات الشعب الفلسطيني، في غزة وفي الضفة، يشكلان دافعاً أساسياً أمام القوى الوطنية الفلسطينية، وبشكل رئيس أمام اليسار الفلسطيني الذي يواجه الحصار السياسي والمادي من قبل «السلطتين»، لرفع درجة التنسيق بين الفصائل التقدمية والوطنية، على قاعدة الاستناد إلى الثوابت الرئيسية الثلاثة: عدم التفريط بوحدة الأرض، حق العودة وتقرير المصير، وبناء الدولة المدنية الديمقراطية العلمانية على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس.

من هذه المنطلقات، تتأكد دعوة اليسار العربي والقوى القومية والتقدمية لمراجعة دورها الهامشي، واستعادة قضية فلسطين كمحور لمشروع المواجهة الشاملة. كما تبرز أهمية تطوير المقاومة الفلسطينية واستعادة دور منظمة التحرير

الفلسطينية في قيادة المعركة من أجل تحرير الأرض وتنفيذ حق العودة.

رابعاً: الانتفاضات الشعبية العربية

شكّلت المواجهات الشعبية مع سياسة الاستغلال الطبقي والقمع وضرب الحريّات، إضافة إلى نموذج المقاومة الوطنية للعدوان الامبريالي والإسرائيلي، الأساس المادي لانتفاضات الشعوب العربية.

فهذه الانتفاضات، الثورية بمضمونها، لم تأت من فراغ، بل كانت المحصّلة المنطقية لنضالات طبقية ووطنية سابقة، متعددة الأشكال والمستويات، بدءاً من مواجهة سياسات الاستسلام والتطبيع، إلى التصدي لمهمة التحرير، إلى «ثورة الخبز» عام ١٩٧٧ في مصر، ومن بعدها في تونس والأردن وغيرها من البلدان العربية، إلى انتفاضة الشعب المغربي ضد القمع، إلى التحركات الشعبية العديدة والمتنوعة في اليمن والبحرين والسودان ولبنان... ولقد كان أبلغ تعبير عن أهمية تلك الانتفاضات الشعار الذي أطلقته الجماهير الشعبية التونسية، وجرى من ثم التركيز عليه في مصر والبلدان العربية

الأخرى:«الشعب يريد إسقاط النظام»، رغم تفاوت الوعي بأن إسقاط «النظام» يعني إسقاط نظام الطغمة المالية، وليس الاكتفاء بازاحة هذا الحاكم أو ذاك.

هذا الواقع العربي المستجد الذي شكلته الانتفاضات الشعبية هو واقع غير ثابت، تعود أسباب عدم الثبات فيه إلى النفوذ الديني لبعض قوى السلام السياسي المدعومة من الدول الرأسمالية العالمية ودول النفط، من جهة، وإلى قلّة خبرة وإمكانيات القوى التي لعبت دوراً رئيسياً في الانتفاصات (اليسار)، من جهة أخرى. وهو واقع يستوجب التوقف معه عند مسألتين كانتا في أساس النقاش الدائر حول تحديد أولويات المرحلة:

المسألة الأولى، في ظلّ التراجع الذي أصاب حركة التحرر الوطني العربية، نتيجة أزمة قيادتها وعدم تبلور البديل، من جهة، وكذلك نتيجة انهيار التجربة الاشتراكية المحققة في الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية، من جهة ثانية، كان من المنتظر أن تحاول القوى المضادة للثورة، بقيادة مراكزها العالمية والإقليمية والمحلية، الالتفاف على الانتفاضات الشعبية العربية لحرفها عن مسارها التغييري الديمقراطي؛ كما

كان من طبيعة الأمور في هذا السياق، كذلك أن تعمد المراكز الرجعية إلى إنقاذ ما يمكن انقاذه سياسياً، في محاولة لتجديد «النخب السياسية» من خارج الممثلين المكشوفين للطغمة الحاكمة السابقة، بما يضمن استمرارها في الإمساك بالسلطة ومنع إحداث التغيير الديمقراطي الجذري.

المسألة الثانية، وهي أن عدم قدرة بعض القوى والأحزاب اليسارية على ممارسة دور فعّال ومنظم في مواجهة أنظمة القمع والفساد والاستغلال وتوريث الحكم وتخلّف البعض الآخر من هذا اليسارعن التصدي لهذه المهمة شكلا عائقاً أمام إيجاد برنامج متكامل للتغيير وتجميع القوى ذات المصلحة في تحقيقه. الأمر الذي ساهم في تسهيل عملية الالتفاف على الانتفاضات من قبل القوى الرجعية والطفيلية وبعض الأجهزة القمعية التي سارعت إلى التركيز، إعلامياً، على «الطابع العفوي» للانتفاضات وإبراز واجهات قيادية لها تنتمي إلى فئات شبابية من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة تقتصر تجاربها النضالية على التواصل الاجتماعي الافتراضي بعيداً عن المعاناة الحقيقية للجماهير الكادحة في أماكن عملها وسكنها.

رغم هذا الواقع، تمكنت انتفاضات الشعوب العربية من إسقاط رؤوس الأنظمة في كل من مصر وتونس واليمن وغيرها. وأثبتت بالملموس المادي أن الثورة قد تبدأ وتبدو عفوية، إلّا أنه سرعان ما يتكشف أن المواجهة مع النظام ليست سياسية واقتصادية وحسب؛ بل إنها في الوقت نفسه مواجهة على المستوى الأيديولوجي لمحاولات القوى المضادة تثبيت وصايتها على الوعي الجماهيري وتوجيهه لمصلحة تأبيد سيطرتها الطبقية. وبالتالي فإن الشعار السياسي الثوري، «الشعب يريد إسقاط النظام»، ظلّ قاصراً عن تلبية الحاجة إلى إدراك الطبيعة الطبقية لـ «النظام» الذي ينبغي إسقاطه. فقد بقي هذا الشعار تحت سقف الوعي البرجوازي الصغير الذي يفهم «النظام» كسلطة سياسية فاسدة يكفي إسقاطها، أو إسقاط بعض ممثليها، لتحل محلها السلطة «النزيهة»، في وقت كانت فيه كل القوى المضادة للثورة تتجند لإبقاء السلطة منوطة بالطبقة نفسها التي كانت وراء بؤس الجماهير الثائرة.

خامساً: القوى المضادة وسبل مواجهتها

شكلت الانتفاضات الشعبية العربية، إذاً، مرحلة نوعية جديدة في النضال التحرري العربي، من حيث الشعارات التي

رفعتها والطابع الواسع للقوى الشعبية المشاركة فيها. وإذا كانت قد استطاعت إسقاط رؤوس أنظمة ديكتاتورية تابعة، إلّا أنها ما لبثت أن تعرضت لانتكاسة – موقتة بتقديرنا– نتيجة عوامل متعددة شكلت مدخلاً لاستعادة القوى المضادة لعنصر المبادرة، بالارتكاز على مواقع الطغمة المالية الطفيلية في مراكز القرار السياسية والاقتصادية – الاجتماعية.

أوّل هذه العوامل، وأهمها، حصول تسويات (داخلية وإقليمية وحتى دولية) كانت نتيجتها التضحية برأس النظام لمصلحة بقاء أسسه الطبقية، كما حدث في تونس ومصر، وكما تأكّد في اليمن وفي ليبيا، حيث تستند قوى «الثورة المضادة» إلى الاستعانة بالتدخّل العسكري الخارجي المباشر، مع ما يحمله ذلك من مخاطر الفوضى والتقسيم القبلي والمذهبي... وكما لا يزال يحدث في انتفاضة البحرين التي قمعت من قبل أجهزة النظام المتظللة بغطاء مباشر من «درع الجزيرة» وبالإفادة من تطييف الانتفاضة في ظلّ الصراع الإقليمي الدائر.

أما العامل الثاني فيكمن في الانكشاف السريع للدور المعد لقوى الإسلام السياسي في ضرب المشروع التحرري العربي والقوى الاجتماعية والسياسية ذات المصلحة في

التغيير، وفي منع الشعوب العربية من تحقيق المضامين الوطنية والاجتماعية والديمقراطية لانتفاضاتها. لذا، عمدت قوى الإسلام السياسي، مباشرة بعد وصولها إلى السلطة، إلى السعي لتثبيت السياسات الطبقية والرجعية للحكم البائد دونما تغيير في طبيعة النظام، التبعي، وعملت في الوقت نفسه على تحويل الصراع إلى مجرّد صراع أيديولوجي وسياسي خال من أي مضمون اجتماعي وطني.

وتجدر الإشارة إلى أن تحرك قوى الثورة المضادة، المدعومة من الولايات المتحدة الأميركية، في الفترة الأولى للانتفاضات خصوصاً، لم ينهِ المسار الثوري العربي، وإن كان قد نجح في إعاقته. ذلك أن تحرّك هذه القوى، من مواقعها في السلطة، بـدءاً بتونس ومصر، للالتفاف على التحرك الجماهيري وقمعه، وإعادة الأمور إلى نصابها الطبقي، كان تحركاً متعثراً منذ البداية، يكشف عمق أزمة النظام بما يتجاوز ما كان ظاهراً على السطح كأزمة حكم. كما أن أزمة الحكم في مختلف البلدان العربية كانت تخفي كذلك عمق أزمة النظام العربي عموماً، كونها تعبيراً عن عجز هذا النظام، بمؤسساته وبالمعاهدات الناظمة للعلاقة بين مكوناته (الجامعة العربية،

معاهدة الدفاع المشترك، السوق العربية المشتركة)، عن تلبية متطلبات أهدافه المعلنة، حتى في حدّها الأدنى. من هذه الزاوية، يمكن اعتبار النظام العربي عموماً أداة في يد الثورة المضادة، معدة سلفاً تحسّباً لأي خرق وطني ديمقراطي يمكن أن يهدد السيطرة الامبريالية في هذا البلد العربي أو ذاك. كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن القوى الرجعية لجأت، أيضاً، وبدعم من الامبريالية، إلى تسهيل تشكّل منظمات إرهابية جديدة ورعايتها – كما هي الحال في أغلبية البلدان العربية – لاستخدامها في تحقيق أهدافها. بهذا المعنى يمكن القول إن الارهاب هو الوجه الآخر للامبريالية؛ وقد تحوّل من ردود فعل غير عقلانية على إرهاب الدولة ومعالجة التناقضات إلى ظاهرة قائمة بذاتها تتغذى من أشكال وعي دينية وإثنية سابقة على الرأسمالية.

في هذا السياق ينبغي أن يأخذ التحالف اليساري – التقدمي – الديمقراطي في الاعتبار مسألتين أساسيتين: الأولى، إن أي بديل لا يربط التحرر الوطني بالتحرر الاجتماعي هو انتكاسة للثورة. والثانية، إن توجه القوى المضادة للدفاع عن موقعها الطبقي بقناع ديني أو مذهبي أو قومي لا يمكن أن

يواجه بردود من الطبيعة نفسها، إذ إنه سيصطدم، في نهاية المطاف، بفرز على أساس طبقي بين ممثلي الطغمة المالية، من جهة، والجماهير الشعبية، من جهة ثانية. فهذه الأخيرة، عندما تخوض النضال من منطلقات دينية أو قومية، ومعها الفئات الاجتماعية «المتوسطة»، تبقى خاضعة للاستغلال من قبل الطغمة المالية. لذا فهي، بالتالي، ذات مصلحة حقيقية في الديمقراطية والتحرر الاجتماعي والتغيير الذي يتعدى الاستبدال الفوقي لممثلي الطغمة المالية.

سادساً: الأزمة السورية ـ الأسباب والمخاطر وآفاق الحل

تحتل الأزمة السورية موقعاً مفصلياً في إطار المرحلة الانتقالية العربية الراهنة، خصوصاً بعد أن تحوّلت من الصراع الداخلي، الذي بدأ في التظاهرة التي نظّمها بعض المثقفين في ٨ آذار ٢٠١١، إلى صراع ذي طابع اقليمي ودولي. وتجدر الإشارة، بداية، إلى أن الأزمة التي عانت منها سوريا في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين تعود إلى السياسات الاقتصادية – الاجتماعية التي اتبعها النظام السوري والتي

حملت اسم «الانفتاح النيوليبرالي» وما نتج عنه من تهميش الريف، وتقليص دور القطاع العام، وتعميق الفروق الطبقية، وتدهور الأوضاع المعيشية لفئات اجتماعية واسعة، بما في ذلك الفئات التي شكّلت دعائم استند إليها النظام منذ ستينيات القرن الماضي. ومما زاد في حدة الأزمة استمرار نهج القمع وضرب الحريات الديمقراطية، من جهة، ومن جهة أخرى الانفتاح، بحجج مختلفة، على أنظمة رجعية عربية وإقليمية وفتح الأسواق أمام البضائع التركية، مما أدى إلى توجيه ضربة للقطاعات المنتجة وللقوى الاجتماعية المرتبطة بها.

غير أن هذا العامل الداخلي، الناتج عن طبيعة النظام، ليس الجانب الوحيد للأزمة؛ بل هناك عامل آخر، خارجي، يكمن في المحاولات الحثيثة لتغيير موقع سوريا في الصراع الدائر في المنطقة. فإذا كانت العوامل التي تمثلت في انطلاق ثورتي تونس ومصر تمتد من الأسباب الوطنية والاجتماعية والسياسية الناتجة من طبيعة الانظمة وتبعيتها للامبريالية ومشروعها، ومن سياسات التجويع والافقار والتهميش الناتجة من ربط الاقتصاد بالنيوليبرالية، إضافة إلى سياسة القمع والممارسات

الأمنية، فإن النظام السوري، وإن كان يتشابه مع الأنظمة العربية الأخرى من حيث العامل الاجتماعي وغياب الديمقراطية، إلّا أن سوريا لم تكن يوماً جزءاً من المشروع الامبريالي الصهيوني.

هذا الترابط بين العاملين سرعان ما أدّى إلى انكفاء التحركات الشعبية، التي حملت مطالب إصلاحية محقّة، وإلى رجحان كفة «الجماعات المسلّحة» - بمن فيها، خصوصاً، الجماعات الإرهابية - المستندة إلى الدعم الخارجي. الأمر الذي سهّل التدخل الامبريالي والإقليمي الرجعي بكل أشكاله، خصوصاً وأن القوى الامبريالية، بقيادة الولايات المتحدة، قد تعلّمت من دروس ثورتي تونس ومصر، وأنها كانت تحضّر، منذ ما قبل انطلاقة التحركات الشعبية السورية، لدعم القوى المضادّة للثورة بهدف حرف التحركات الشعبية عن أهدافها وتحويلها، تدريجاً، إلى صراع مسلّح يؤدي إلى انقسام طائفي ومذهبي، وإلى تفتيت سوريا بالتالي.

لقد نجحت الامبريالية وحلفاؤها في إدخال سوريا في نفق حرب أهلية تدميرية طويلة، تتخذ طابعاً طائفياً تفتيتياً. من نتائجها السعي إلى استنزاف الجيش السوري كمقدّمة لتفكيكه (كما جرى مع الجيش العراقي)، إضافة إلى التخلّص من

معادلة «التوازن العسكري» مع الكيان الإسرائيلي. كما نجحت كذلك في التقدم خطوة جديدة في مخطط «الفوضى الخلّاقة»، المؤدّي إلى التفتيت، عبر تفريخ تنظيمات إرهابية، ذات طابع ديني سياسي يذكّر بتكوين تنظيم «القاعدة» في ثمانينيات القرن العشرين في أفغانستان، أعلنت «دولتها» على بعض المناطق السورية وبدأ نفوذها يمتد إلى الدول المجاورة، ومنها لبنان والعراق والأردن، وحتى إلى داخل الدول التي ساهمت في نشوئها وتمويلها.

لذا، فإن خروج سوريا من أزمتها لا يتحقق من خلال مشاريع دولية، على غرار «مؤتمر جنيف»، أو بإصلاحات جزئية أصبحت قاصرة عن تلبية طموحات الشعب السوري في التحرر والتنمية، بل عبر المواجهة الوطنية الشاملة مع المشروع الامبريالي – الصهيوني – الرجعي في سوريا ، بكل أدواته. هذه المواجهة تقتضي من اليسار السوري العمل على انجاز جبهة مواجهة تتوحّد ضمنها القوى السياسية الديمقراطية الوطنية، على أساس برنامج سياسي ونضالي يهدف إلى بناء حكم وطني ديمقراطي من شأنه إطلاق الطاقات الشعبية من أجل مواجهة مشروع التفتيت، وضرب قوى الإرهاب الخادمة

له، وكذلك من أجل تحرير الأرض السورية المحتلّة وإجراء التغيير السياسي والاقتصادي – الاجتماعي الذي يحصّن سوريا ويعيدها إلى موقعها في الصراع العربي – الاسرائيلي، وقضيته المركزية، قضية فلسطين.

سابعاً: اللقاء اليساري العربي ومهمة بناء حركة تحرر عربية جديدة

انطلق الحزب الشيوعي اللبناني في دعوته للقاء اليساري العربي من تحليله للواقع العربي، في ظلّ أنظمة حكم إما مستسلمة للامبريالية وإما «ممانعة» لها، ضربت الحريات العامة والديمقراطية وفرضت سياسات اقتصادية – اجتماعية عمقت التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، ضاربة أية إمكانية لقيام نظام سياسي مستقل ديمقراطي واقتصاد وطني منتج. وفي تحليله هذا، رأى الحزب الشيوعي اللبناني أن ما كانت تعيشه الشعوب العربية من قمع واستغلال وانقسامات وحروب امبريالية، خصوصاً في ظل الهزائم المتتالية التي منيت بها حركة التحرر الوطني، يحمل بذور ثورة شاملة، دون أن يدّعي التنبؤ بزمانها ومكانها. كما رأى الحزب أن البديل الثوري غير جاهز

بعد لتحمّل مسؤولية قيادة هذه المرحلة، نظراً لضعف قوى اليسار والتغيير – إن على الصعيد العربي العام أم في كل بلد عربي على حدة – في تأطير النضالات المطلبية والوطنية التي خاضتها وتخوضها القوى الاجتماعية وتحويلها إلى برنامج شامل للتغيير.

لذلك كان الهدف من دعوته لتأسيس اللقاء اليساري العربي جمع الأحـزاب اليسارية والشيوعية العربية حول برنامج نضالي، ولو بحده الأدنى، في مواجهة الأنظمة العربية الحاكمة، وكذلك في مواجهة البدائل التي يروّج لها دولياً وعربياً وإقليمياً والتي لا تحدث تغييراً للقائم بل تعيد إنتاجه، ولكن بمسميات أخرى أكثرها رواجاً «الاعتدال» أو «الإسلام هو الحل». هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية التأكيد على ضرورة النضال من أجل استنهاض حركة تحرر وطني عربية على أسس جديدة، تجمع بين التحرر الوطني والتحرر الاجتماعي بقيادة وطنية ديمقراطية ثورية.

ومع انطلاقة شرارة الثورات والانتفاضات العربية، حدد الحزب الشيوعي اللبناني موقفه الواضح أنه إلى جانب الجماهير الشعبية العربية في مطالبها المحقة في الحرية

والديمقراطية والكرامة والمساواة الاجتماعية، مع تأكيده أن الخطر على الثورات والانتفاضات العربية خطر مزدوج: خطر القوى الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة التي تدعم القوى المضادة للثورة للحفاظ على مصالحها الاستعمارية وعلى أمن رأس حربتها في المنطقة العدو الصهيوني؛ وخطر القوى المضادة للثورة، خصوصاً حركة «الإخوان المسلمين» وغيرها من القوى التي التحقت بتلك الثورات والانتفاضات الشعبية خدمة لمصالحها وطموحاتها السلطوية الفئوية؛ لذا، عمل الحزب في اللقاءات اليسارية العربية على التأكيد على أن المهمة التاريخية أمام القوى والأحزاب اليسارية العربية تكمن في النضال من أجل تجذير الثورات العربية ضد القوى المضادة للثورة وضد الامبريالية، منعاً لحرفها عن أهدافها، وأن من شروط تحقيق المهمة تكمن في وحدة اليسار العربي في كل بلد على حدة وفي البلدان العربية، على أساس برنامج نضالي موحد.

إن مهمة تجذير الثورات العربية وتوحد اليسار العربي حول برنامج تغييري وطني ديمقراطي تنطلق أيضاً من أن الثورة قد تتعرض لانتكاسات، وأن الثورة بمفهومها الماركسي-

اللينيني ليست مغامرة ولا تتحقق بالحلم، وإن كان الحلم ضرورة، بل بتوافر الشروط المادية التاريخية وموازين القوى. وهذا الهدف لا يمكن أن تحمى إنجازاته في بلد واحد، بل من شروطه عمل اليسار العربي على إعادة إحياء حركة تحرر عربية شاملة بأفق اشتراكي.

ثامناً: النضال الوطني الديمقراطي وأسس التغيير

انطلاقاً من ترابط قضايا التحرر والتقدّم والتنمية، وكذلك من المواجهة السياسية والاقتصادية مع المشاريع العدوانية الامبريالية والصهيونية، يرى الحزب الشيوعي اللبناني أن المرحلة الراهنة في العالم العربي هي مرحلة نضال وطني ديمقراطي يهدف إلى إسقاط الأنظمة الرجعية والتبعية، وإلى إقامة حكم وطني ديمقراطي يقاوم الاحتلال ومشاريع الهيمنة الامبريالية. هذه المرحلة التي عبّرت عنها الجماهير العربية في الشعارات التي رفعتها انتفاضاتها وثوراتها، والمتمثلة بالحرية والديمقراطية والكرامة الإنسانية والتقدم الاجتماعي. وهي شعارات رفعتها، إلى جانب الطبقة العاملة، فئات اجتماعية مختلفة، من برجوازية صغيرة وفئات متوسطة برز فيها الشباب

من مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، ممّا يُظهر بالملموس المادي مدى الضرر الذي ألحقه حكم الطغمة المالية بأوسع الفئات الشعبية.

هذا الواقع يضعنا أمام مهمة تجذير الفعل الثوري للجماهير العربية واستعادة شعار وحدة الشعوب العربية. وهي مهمة، أيضاً، أمام اليسار العربي لمواجهة مشاريع القوى المضادة للثورة المتخذة من الدين قناعاً لها لتكريس الفرز المذهبي والطائفي، الذي يصب في مصلحة السيطرة الامبريالية – الصهيونية ويعيق تكوّن حركة تحرر وطني عربية جديدة تجمع في برنامجها النضال التحرري من الامبريالية بالنضال من أجل التغيير السياسي الجذري. وعليه، فإن النضال، في المرحلة الراهنة، يعني وضع الأسس لبرنامج الحد الأدنى السياسي– الاقتصادي – الاجتماعي الذي يلبي تطلعات جميع المتضررين من حكم الطغمة المالية، من عمال وفلاحين وصغار المنتجين. برنامج يفتح الباب واسعاً أمام التحرر الوطني والاجتماعي القائم على العناوين الأساسية التالية:

– إسقاط حكم الطغمة المالية، القديمة والجديدة،

والأنظمة الاستبدادية، وإقامة أنظمة وطنية ديمقراطية، وإطلاق الحريات العامة والديمقراطية، ووضع دساتير ديمقراطية تستند إلى فصل الدين عن الدولة وتحافظ على التنوع الثقافي والإثني.

– النضال من أجل اطلاق حركة مقاومة عربية شاملة تتوحد حول مركزية القضية الفلسطينية، ووضع حد نهائي للاحتلال الاسرائيلي، وتصفية الوجود العسكري الامبريالي في المنطقة العربية. حركة تواجه المواقف الرجعية العربية منذ اتفاقية كمب ديفيد. حركة تعتمد المقاومة بكل أشكالها، المسلحة والسياسية والثقافية، حتى تحرير الأسرى والمعتقلين وكذلك تحرير كامل التراب الفلسطيني والعربي واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني كاملة. حركة تشمل كل الجبهات العربية ومن شأنها أن تؤسس لمشروع فلسطيني وعربي وطني وديمقراطي في مواجهة المراهنة على ما يسمى «مفاوضات السلام» مع الكيان الصهيوني،والتي تقودها الولايات المتحدة.

– وضع برنامج للتنمية، من مرتكزاته الأولى تأمين التكامل الاقتصادي – الاجتماعي بين البلدان العربية، وتعزيز

القطاع العام وتطوير الخدمات الأساسية التي يقدمها، وتقوية القطاع الصناعي وتوسيعه وتطويره، وإجراء إصلاح زراعي شامل وحقيقي.

- تأمين الحقوق الأساسية للعمال والفئات الشعبية والكادحين (حق العمل، السلّم المتحرك للأجور، الضمانات الاجتماعية والصحية، السكن، التعليم).

- التأكيد على دور الشباب في عملية الإنتاج والتغيير الديمقراطي، وحقهم في المشاركة في صنع القرار، وإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتركيز على صياغة قوانين مدنية للأحوال الشخصية.

إن أزمة الأنظمة العربية قد وصلت إلى حد بات فيه من الضرورة الملحة إجراء تغيير ديمقراطي ثوري، مترافق مع تغيير جدي للنظام الرسمي العربي (جامعة الدول العربية)، باتجاه تلبية طموح الجماهير العربية إلى الوحدة. وهو طموح بدا واضحاً في انتشار شعارات الثورات والانتفاضات الديمقراطية في البلدان العربية، بشكل عام ؛ وهو يزداد إلحاحاً مع سعي القوى المضادة للثورة للالتفاف على الثورات والانتفاضات.

وينطلق الحزب الشيوعي اللبناني في تحديده للمهمة

التاريخية في المرحلة الراهنة، أي إقامة حكم وطني ديمقراطي، من تحديد التناقض الرئيسي بين الطبقة العاملة وحلفائها، من جهة، والقوى الطبقية الرجعية المرتبطة بالامبريالية، من جهة ثانية، وكذلك من أولوية النضال ضد المشروع الصهيوني والمشاريع الإرهابية الأخرى، على قاعدة فك علاقة التبعية بالامبريالية، في سيرورة نضالية واحدة يتحقق فيها الجمع بين التحرر الوطني والتحرر الاجتماعي. وهذا يتطلب العمل على إقامة أوسع تحالف طبقي وطني بين سائر الطبقات والفئات الاجتماعية المتضررة من حكم الطغمة المالية ونظامها السياسي، ومواجهة المساعي التي تبذلها الرجعية من أجل إعادة إنتاج حكم الطغمة المالية بأشكال ومسميات مختلفة. كما يتطلب الجمع بين التحرر الوطني والتحرر الاجتماعي، تحرر وطني من علاقة التبعية للامبريالية، وتحرر اجتماعي من علاقة الاستغلال الطبقي الرأسمالي، وبذلك تتمكن الجماهير الشعبية من أن تتكون في قوة سياسية مستقلة في مواجهة حكم الطغمة المالية. وهذا الأفق التاريخي ينفتح على المهمة الأساسية البعيدة المدى، الثورة الاشتراكية.

في الوضع اللبناني
السياسي والاقتصادي والاجتماعي

يمر لبنان راهناً بمرحلة من أدق مراحل تطوره وأشدّها خطراً على استقلاله، بل ووجوده، منذ تشكّل بحدوده الحالية في أعقاب الحرب العالمية الأولى نتيجة مفاعيل معاهدة «سايكس – بيكو» السرّية.

فبعد مرور خمسة وعشرين عاماً على إقرار اتفاق الطائف وتنفيذ بعض بنوده، يمكن القول إن لبنان قد عاد إلى النقطة التي سبقت توقيع هذا الاتفاق. بكلام آخر، يعيش لبنان، اليوم، أزمة سياسية عميقة هي المحصلة النهائية والمنطقية لاتفاق الطائف، الذي لم يضع لبنان على طريق التطور السياسي الديمقراطي الذي يخرجه من أزماته التي يتخبط فيها. فهو، وإن شكل في جانب منه أساساً لوقف الحرب الأهلية ، إلّا أن الإصلاحات

التي جرى الحديث عنها اقتصرت على إعادة رسم التوازنات الطائفية في الداخل بما يتلاءم مع المعادلة الخارجية الجديدة التي حكمت لبنان بعد «الطائف».

أولاً: سقوط اتفاق الطائف وأزمة النظام السياسي

إذا كان اتفاق الطائف قد أعاد النظر في علاقات الهيمنة الطائفية بانتزاع جزء من صلاحيات رئيس الجمهورية (من الطائفة المارونية) ونقلها إلى رئيس الحكومة (للطائفة السنية) بجعل اتخاذ القرارات يتم في مجلس الوزراء مجتمعاً كهيئة تنفيذية تمارس السلطة الفعلية في البلد، فإن صيغة الاتفاق التي غلّبت الجانب الطائفي فيه (علماً أنه كان موقتاً)، من جهة، والتغيرات التي طرأت على بنية البرجوازية اللبنانية بصعود «الحريرية» وبعض الفئات البرجوازية العقارية والتجارية، من جهة أخرى، تجعل من إعادة النظر بالهيمنة الطبقية والطائفية مسألة مطروحة على جدول أعمال البرجوازية اللبنانية ومصدر صراع بين فئاتها المختلفة. وهذه هي خلفية طرح المثالثة اليوم بعد الثنائية التي أقرها الطائف، والتي ما هي إلّا توزيع ما لا يمكن توزيعه في ظل النظام الطائفي، لأن عملية إعادة التوزيع

هذه، وارتباطاً بالتغيرات في بنية البرجوازية، سوف تستمر إلى أن تتولد القناعة بالتخلي عن الشكل الطائفي للنظام أو يتحقق إسقاطه.

من هنا تتقاطع مصالح الفئة المهيمنة من البرجوازية اللبنانية، أي الطغمة المالية، مع مصالح شركائها في السلطة من أمراء الطوائف والميليشيات؛ وينخرط الجميع في عملية معقدة من المحاصّة وتبادل الأدوار والمنفعة وإعادة إنتاج النظام. ففي حين يشكل الوضع الاقتصادي الخانق غذاء للزعامات الطائفية، بسبب حاجة المواطنين لخدماتها، يشكل ضرب دور الدولة غذاء للرأسمال من خلال فرض شروطه وخياراته على قراراتها. وإذا كانت الانقسامات الطبقية تطرح ضرورة تغيير النظام السائد وطبقته المسيطرة فإن الانقسامات الطائفية هنا تشكل أداة تهشيم الدولة والصيغة الوطنية وتطرح إعادة صياغة التسوية الطائفية، كمجال لإعادة التوازن بين القوى والزعامات الطائفية. وبذلك تستمد الطائفية قوتها بعد الطائف من كونها صيغة للمحاصصة وتبادل المنافع والريوع السياسية والاقتصادية بين أطراف سلطة واحدة ذات طابع مافيوي.

لقد تجلت هذه الصيغة بشكل فاضح في ظل الإدارة السورية للبلاد التي شكلت، في وقت واحد، ضابط إيقاع وراعية للتوازنات الداخلية والإقليمية والدولية، تمثلت في عملية توزيع للمغانم والحصص في السلطة والإدارة كما في الاقتصاد والسياسة، وفي ظلها جرى تثبيت المواقع والأدوار بما فيها الاستبعاد والتهميش أو الجذب، في علاقة زبائنية متعددة الصيغ والأشكال شهدنا نماذج منها كالترويكا والدويكا والتمديد، وصولاً إلى قوانين الانتخاب وتوزيع الصناديق، الأمر الذي أسفر عن تعطيل متماد للدولة ومؤسساتها.

إن الصيغة التي انبثقت عن اتفاق الطائف لا تجد لحمتها دون توازن خارجي، نظراً لضعف المكونات الداخلية لهذا الاتفاق، وتناقضه في حل المسألة الطائفية بين ضرورة التسليم بإلغائها والتكريس العملي لها، واقتصاره على معالجة الجانب الأكثر بروزاً في الهيمنة الطائفية على صعيد توزيع السلطات. لذا، وبعد أن تغيرت المعادلات الإقليمية والدولية واضطرت سوريا للانسحاب من لبنان، ومعها توقفت عملية الضبط والرعاية، عادت الساحة الداخلية إلى الانكشاف مجدداً، وانفجر الوضع على مصراعيه بارتباطاته الخارجية وتوازناته

الداخلية ليعيد تكرار أزمات لبنان في المجالات كافة، كأنما لم يتغير شيء عن الحقبة الماضية وإن تغيرت الأدوات والأشكال والصيغ.

ثانياً: تعمق الانقسامات والتعبئة المذهبية

لقد بلغت الانقسامات الداخلية مداها الأقصى، خصوصاً بعد الانسحاب السوري، وتحولت إلى انقسام مذهبي عاصف، بعد أن كانت ترتدي تقليدياً طابعاً طائفياً، وضع البلاد على شفير حرب أهلية، بأشكال وصيغ جزئية وموقتة، في أكثر من مكان ومرحلة. وقد عكس هذا الانقسام المذهبي جزءاً من التحولات المتراكمة في موازين القوى السياسية الداخلية على مستوى السلطة وتوازناتها؛ كما عكس تنامي استخدام العامل المذهبي في المدى الإقليمي من قبل الإدارة الأميركية، وبخاصة بعد احتلال العراق. ونتيجة لكل ذلك، اتخذ الاستقطاب في لبنان، منذ أواسط العام ٢٠٠٤، طابع صراع مذهبي بين كتلتين رئيستين تحلقت حولهما القوى الأخرى. وارتسمت صورة هذا الصراع في الاستعراض الشعبي ـ الطائفي في ٨ آذار و١٤ آذار الذي أسس للمواجهة، المستمرة حتى اليوم، ما أدخل

البلاد في صراع حاد على قضايا وعناوين ومشاريع أبعد ما تكون عن احتياجات اللبنانيين الفعلية وتطلعاتهم الحيوية.

ويظهر على نحو واضح أن هذه القوى السياسية «المذهبية» استكملت بعض ما كان ينقصها في فترة الحرب بتراجع مجالات الاختلاط فيما بينها، وتعميق الفصل السياسي والاجتماعي والطائفي، واستكمال أجهزتها السلطوية، بما هي مقومات دويلات داخل الدولة، في المرافق الدولتية والاجتماعية والخدماتية الخاصة (من المدارس والجامعات إلى المرافق الصحية والإعلامية وشبكات الأمان الاجتماعي وصولاً إلى الأجهزة الأمنية والعدلية). كذلك يلاحظ تحول الجغرافيا السياسية – الاجتماعية في لبنان إلى أشبه بكانتونات لكل منها اقتصادها وأمنها وسياستها ورؤاها وثقافاتها.

في ظل توازن واستقطاب كهذا، دخلت البلاد في وضع «سياسي ـ طائفي» يعجز معه اتفاق الطائف عن استيعاب التناقضات والصراعات الجديدة، واحتوائها، في المسائل الداخلية والوطنية. وإذا أضفنا إلى ذلك آلية الحكم المنبثقة عن التفسيرات الجديدة له، مما تكرس في الممارسة بعد اتفاق الدوحة من خلال مفاهيم «الديمقراطية التوافقية»،

و«المشاركة»، و«الثلث المعطل»، ...الخ، لوجدنا أنفسنا، في ظل التحالفات القائمة وموازين القوى المتساوية تقريباً، أمام آلية لا تنتج إلّا تعطيل العملية السياسية والمؤسسات، وبالتالي البقاء في حال من التأزم والتوتر المستمرين، بالارتكاز على التقوقع الطائفي والمذهبي وعلى المزيد من الحشد والتعبئة والتحريض.

إنّ العجز عن إدارة شؤون البلاد بات سمة ملازمة لطبيعة الاستقطابين البرجوازيين والتوازن القائم بينهما (دون إغفال التناقضات الثانوية بين بعض مكوناتهما)، وصولاً إلى عدم شرعية الهيئات الدستورية تمديداً أو تعطيلاً، وغياب سلطة الدولة عن معظم الأراضي اللبنانية، وغياب الخدمات التي توفرها للمواطنين. وتظهر ذروة العجز التي يمارسها طرفا الاستقطابين على نحو واضح في تفاعل الانقسام الداخلي مع المؤثرات الخارجية الوافدة من المحيط الإقليمي أو من الواقع الدولي، في سياق معادلة لم تعد بسيطة، بل بلغت مرحلة بارزة من التعقيد والتداخل، حيث بات الارتباط بالخارج، والالتحاق بمشاريعه أو الالتزام بها، وجهاً من أوجه الصراع الداخلي الممتدّ إلى جميع الحقول السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية والدينية...

ثالثاً: إسقاط النظام السياسي الطائفي وبناء الدولة الديمقراطية العلمانية: مهمة وطنية

إن ما نشهده اليوم في لبنان، إذاً، هو أزمة في علاقات الهيمنة السياسية والطبقية. ذلك أن الطبقة المسيطرة، باستقطابيها، تمكنت من تفتيت القوى الكادحة عبر إعلاء العلاقات والانتماءات ماقبل الرأسمالية على الانتماء الطبقي. وإذا كانت الهيمنة، قبل الطائف ولأسباب تاريخية ومادية، من حصة الفئة «المارونية» في البرجوازية، فان اتفاق الطائف قد انتزع الجزء الأساسي من هذه الهيمنة ومنحها للفئة البرجوازية «السنية» ارتباطاً بتغيرات في موازين القوى داخل البرجوازية نفسها (وهو ما عبّر عنه اقتحام الحريرية للبنية الطبقية اللبنانية)؛ وهناك صعود لفئات جديدة من البرجوازية باتت تطالب، هي الأخرى، بحصتها بحيث بات البعض يجد الحل في «المثالثة». ويمكن للتحالف الحاكم أن يجد مساومة موقتة للخروج من هذه الأزمة لكنها ستنفجر عاجلاً أو آجلاً مع بروز تغيرات جديدة في بنية البرجوازية اللبنانية .

من هنا يشكل استمرار النظام السياسي الطائفي،

بخصائصه وطبيعة التحالف السلطوي المتحكم به، استمراراً للبيئة المولّدة للنزاعات والحروب الأهلية ولانهيار مؤسسات الدولة. بل هو استمرار لأزمة بنيوية تحولت، بفعل تماديها، إلى أزمة تهدد وجود للكيان نفسه. فالنظام السياسي الطائفي بات، اليوم، عاجزاً عن استبقاء الشرعية، ولو الشكلية، للمؤسسات الدستورية للدولة بينما ويزداد عجز الدولة المتفاقم عن أداء وظائفه الأساسية في المجالات كافة، من الدفاع إلى السياسة الخارجية والأمن وصون الوحدة الوطنية، دون ذكر تقصيره المتمادي عن تحمل مسؤوليته في الخدمات العامة والإدارة الاقتصادية والأمن الاجتماعي وبسط سلطة القانون ومكافحة الفساد وغيرها، وصولاً إلى إفلاس الدولة في إدارة خلافات الأطراف السياسية التي يفرزها النظام من ضمن آلياته الشكلية، حيث أن زعماء الطوائف أنفسهم باتوا مقيدين بأدوار محددة ضمن منطق النظام ووفق شروط ارتباطاتهم الخارجية.

من هنا بات وقف هذا المسار المأزوم والتدميري، في آن، مهمة وطنية، راهنة وملحة أمام القوى السياسية التقدمية، للسير باتجاه مسار آخر، إنقاذي، يهدف إلى بناء الدولة الديمقراطية العلمانية على قاعدة المواطنة والتقدّم الاجتماعي والكرامة

الإنسانية، بعد أن انهار وهم «الدولة الطائفية»، وفقد النظام القائم شرعيته وقدرته.

لذا، كان انخراط الحزب في التحرك الشعبي الواسع الذي انطلق، عام ٢٠١١، تحت شعار «إسقاط النظام» السياسي الطائفي، ولذا عمل الحزب لاحقاً على توسيعه ليشمل كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما يسعى إليه اليوم في مشروع «المبادرة الوطنية من أجل السلم الأهلي والتغيير الديمقراطي»، وكذلك في الدعوة إلى مؤتمر وطني تأسيسي، يحدد آليات التغيير والقوى ذات المصلحة في إحداثه.

رابعاً: مقاومة الخطر الإسرائيلي الدائم

رغم مرور عقد ونيف على الخروج الإسرائيلي المذل من لبنان تحت ضربات المقاومة الوطنية اللبنانية، والإسلامية، ورغم الهزيمة المدوية لإسرائيل في عدوانها في تموز عام ٢٠٠٦، لا تزال إسرائيل تحتل جزءاً من أرضنا في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وقرية الغجر، وتأسر رفاة شهداء مقاومين، وتستمر باعتداءاتها على لبنان وخرق سيادته جواً وبراً وبحراً، وتجري الاستعدادات والمناورات التي تحاكي عدواناً جديداً

على لبنان، ما يعبر عن حجم الأهداف والمطامع الإسرائيلية في أرضنا ومياهنا وثرواتنا.

إن الموقف من الكيان الصهيوني الغاصب، ومن عدوانه على لبنان لا يمكن أن يكون موضع نزاع أو خلاف، أو تعبيراً عن وجهة نظر. فالخطر الإسرائيلي لا يستهدف جزءاً من لبنان، بل كل لبنان؛ ومواجهته واجب وطني. لذا، فمن واجب القوى السياسية اللبنانية وضع خطة شاملة لمواجهة الخطر الإسرائيلي، تقوم على التكامل بين إمكانيات لبنان وقدراته السياسية والعسكرية والاقتصادية والشعبية، في إطار حكم وطني يقدم مصلحة لبنان وشعبه على أية ضغوط أو علاقات أو التزامات ورهانات خارجية.

إن من شأن خطة كهذه أن توحد جهود اللبنانيين وطاقاتهم، باعتماد استراتيجيّة مقاومة وطنية تفسح في المجال أمام الاستفادة من أوسع مشاركة للقوى السياسية والشعبية الأخرى في مواجهة كهذه. أما شعار سحب سلاح المقاومة خارج سياق هذه الخطة، وفي ظل الانقسام الطائفي والمذهبي حول مسائل داخلية تمتد إلى القضية الوطنية، وفي ظل الاصطفافات ذات الامتدادات الخارجية البعيدة عن مصلحة اللبنانيين الوطنية

والتي يندرج جزء منها ضمن المشروع المعادي للبنان وشعبه، يصبح هذا الشعار أشبه بدعوة لتخلي لبنان عن قوته المتمثلة بالمقاومة وبسلاحها التي كان لها شرف تحرير الأرض من الاحتلال وصدّ اعتداءاته المتكررة.

إلّا ان ذلك لا يعفينا من معالجة الإشكالات الجوهرية التي تواجه عمل المقاومة وسلاحها اليوم، خدمة لتلك الخطة وتحسيناً للمواجهة وسبيلاً لتوحيد اللبنانيين حولها. أولى هذه الإشكالات تتعلق بازدواجية وضع المقاومة الإسلامية، بين طابعها الإيديولوجي وبين دورها الوطني. أما ثانيها فيتعلق في الفصل الذي تمارسه بين تحرير الأرض وبين تحرير الانسان من الظلم والقهر في النظام الطبقي التبعي. وزاد من تعميق هذه الإشكاليات انغماس المقاومة الإسلامية في تركيبة النظام من موقع طائفي، وتحولها شريكة في السلطة، ما جعلها طرفاً فئوياً يصعب التمييز بين مشروعها المقاوم ومشروعها الداخلي، وسهّل على خصومها التعبئة ضدها، من جهة، وفرض عليها، من جهة ثانية، المشاركة جنباً إلى جنب مع من يتنكرون لها ويسعون لإلحاق لبنان بالمشروع الأميركي الصهيوني في المنطقة.

إن تجارب كل الشعوب التي واجهت احتلالاً أو عدواناً على أراضيها أثبتت نجاح المقاومة فيها عندما كانت ملتحمة بالشعب وعملت على توحيد صفوفه، في إطار جبهة وطنية للتحرير، واعتمدت جميع أشكال النضال السياسية والعسكرية والشعبية ...الـخ. كما أن تجربة «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»، التي انطلقت في العام ١٩٨٢، والتي كان الشيوعيون في طليعتها والقوة الأساسية فيها، غنية في هذا المجال، إذ استطاعت أن تجمع في صفوفها قوى متعددة الانتماءات السياسية والفكرية والأيديولوجية بالإضافة إلى طاقات شعبية وفردية غير قليلة، التقت جميعها على هدف التحرير، وساهمت بحسب إمكانياتها، دون أية مظاهر فئوية أو خاصة، وكان ذلك سبباً في تحولها، في وقت قصير، إلى مقاومة شعبية واسعة استطاعت دحر الاحتلال عن أرضنا.

لقد وعى حزبنا منذ إطلاق «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» هذا التلازم بين التحرير والتغيير في الداخل، الذي تحول إلى شعار لجبهة المقاومة، وهو لايزال حتى اليوم عنصر تمايز بين مشروعين للمقاومة، مشروع يجمع بين تحرير الأرض وتغيير النظام، ومشروع يفصل بينهما.

خامساً: خطر الإرهاب وسبل مواجهته

أصبح الإرهاب ظاهرة تشكل خطراً داهماً يتهدد العديد من الدول في المنطقة ومنها لبنان. وهو خطر لا يقتصر تهديده على الأمن والاستقرار، بل يتعداه ليطال نسيج المجتمع، ووحدة البلاد، والوجود الوطني بالتالي.

وقد شهد لبنان، خلال تاريخه الحديث، نماذج عديدة من الإرهاب، الداخلي والخارجي، تحت مسميات مختلفة الأشكال والألوان، من مجازر الحرب الأهلية والقتل على الهوية، إلى مجازر الصهاينة وعملائهم في صبرا وشاتيلا في العام ١٩٨٢، إلى مجازر طرابلس في العام ١٩٨٥، إلى أشكاله الجديدة المتعددة.

ويواجه لبنان، مجدداً، إرهاباً وافداً إليه من الخارج، يحمل معه كل مشاهد الذبح والقتل والتدمير، يتوسلها سبيلاً لفرض سلطته وبناء دولته ، مجنداً لها المؤيدين من شتى أرجاء العالم. هذا الخطر الإرهابي يمثل عدواناً على لبنان، يطال سيادته وأرضه ووحدته. وهو أداة فتنة واقتتال داخليين، مستفيداً من الانقسامات التي يولدها النظام السياسي الطائفي ومن السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على التمييز بين

المناطق اللبنانية، وما تولده هذه السياسات من فقر وحرمان وبطالة، خصوصاً داخل القئة الشابة.

ولا يختلف هذا الإرهاب، في خطره المباشر، عن الخطر الذي يمثله الكيان الصهيوني. وهو في سعيه لتحقيق أهدافه إنما يتماهى مع المشروع الأميركي ـ الإسرائيلي للمنطقة، مشروع الشرق الأوسط الجديد، سواء كان ذلك مشروعاً مستقلاً، أو يأتمر بأوامر الولايات المتحدة وحلفائها، فهو كنز ثمين لها يعوض عجزها عن السيطرة المباشرة على المنطقة وعلى مقدراتها، ويغطي عجز إسرائيل عن أداء وظيفتها ودورها بعد الهزائم والضربات المتتالية لها.

وفي ضوء عجز الطبقة البرجوازية الحاكمة عن صياغة موقف وطني يحصّن لبنان تجاه هذه المخاطر تبدو الحاجة ملحة لوضع خطة وطنية موحدة وشاملة لحماية لبنان وصون حدوده وأمنه واستقراره، ووحدته الداخلية، تشمل جميع الجوانب السياسية والعسكرية والشعبية والثقافية والاجتماعية. وتضع مهمة التصدي الحازم لمخاطر هذه الظاهرة في أشكالها الخارجية وامتداداتها الداخلية، باعتباره واجباً وطنياً. وهذا لن يكون ممكناً تحت أي راية فئوية، طائفية أو مذهبية، مهما

بلغت قوتها. كما يستحيل ذلك في ظل بقاء النظام السياسي الطائفي.

إن الشيوعيين اللبنانيين، الذين وقفوا، وما زالوا، ضد كل أشكال الانقسامات الطائفية والمذهبية الداخلية وصراعاتها، يجدون أنفسهم اليوم في مواجهة خطر الإرهاب الحالي في موقع الدفاع عن أهلهم وأرضهم وكرامتهم الوطنية. هذا هو المحتوى السياسي لدعوتهم إلى حمل السلاح دفاعاً عن المناطق الحدودية في البقاع الشمالي، أولاً، وفي كل لبنان. ومن هذا المنطلق الوطني، كذلك، يؤكدون على ربط القضية الوطنية بالقضية الاجتماعية ويعتبرون أن الجمع بين المقاومة والنضال الوطني، من جهة، والنضال الديمقراطي العام، من جهة أخرى، يحقق شروط إقامة الحكم الوطني الديمقراطي الذي يعني في المقام الأول إنهاء تسلط الطغمة المالية على الدولة والمجتمع.

سادساً: أزمة الرأسمالية اللبنانية

راهنت الطغمة المالية في نهاية الحرب الأهلية على دور مالي وخدماتي أساسي للبنان في مرحلة العولمة. وسارعت إلى رسم هذا الدور في ما سمي بـ «خطة العام ٢٠٠٠»، وجسّدت

ذلك في الخضوع لإملاءات المراكز الرأسمالية العالمية عبر تغيير السياسة الضريبية ورفع الفوائد على الإيداعات المالية والتراجع عن سياسة الحماية الجمركية، وتحرير المبادلات مع الخارج... الخ؛ كما انخرطت في مفاوضات منظمة التجارة العالمية واتفاقات الشراكة الأوروبية – المتوسطية بدءاً من أواسط التسعينيات، وخضعت لشروط الطرف الدولي من دون أن تهيّء أو توفّر للمؤسسات العاملة في البلد متطلبات التوازن في المصالح المترتبة عن تلك المفاوضات. وقد أدت هذه المراهنة إلى التفريط – من دون مقابل – بالحدّ الأدنى من الاستقلال الاقتصادي ومن تكافؤ الفرص في عملية التبادل، وإلى إخضاع الطرف اللبناني للشروط التي يحدّدها الطرف الخارجي من جانب واحد، عبر شركاته الاحتكارية المتحكّمة بأسعار الاستيراد وبعملية انتقال التكنولوجيا....وتجدر الإشارة إلى عدم بروز أيّ فروق أساسية في نمط تعاطي «قوى ٨ آذار» و«قوى ١٤ آذار» مع التوجهات المتمثّلة بتكريس سياسة التثبيت النقدي وتغليب محفّزات «الاقتصاد الريعي»، والتراخي في مواجهة مشكلة الدين العام وسياسة الفوائد المرتفعة، وعدم معالجة الطابع «الرجعي» للسياسة الضريبية

وللخلل المتعاظم في نظم التأمينات العامة، والمضي بتفكيك أنظمة حماية الإنتاج المحلي و«تحرير الأسواق»، كجزء من عملية التصحيح الهيكلي التي أوصت بها «وصفات» نمطية ، تضمنتها مقررات مؤتمرات باريس على وجه الخصوص.

هذا النهج أوصل عملياً إلى تراجع في الوزن النسبي لقطاعي الصناعة والزراعة في الناتج المحلي القائم بلغ ما يقارب النصف ما بين عام ١٩٧٤ وعام ٢٠١١ (من ٣١٪ إلى ١٥٪). كما وسجّل تقلصّاً ملحوظاً في دور المناطق الصناعية التي كانت قد نشأت تاريخياً داخل المدن أو في ضواحيها، والتي كانت تستقطب في العادة أعداداً كبيرة من اليد العاملة اللبنانية الوافدة خصوصاً من الأرياف. وينطبق هذا المنحى التراجعي كذلك - إنما بقوة أكبر - على القطاع الزراعي، الذي دفع الثمن الباهظ من جرّاء انعدام الدعم الحكومي واستمرار تعاظم استثمارات كبار المضاربين العقاريين، من دون أيّ ضوابط ضريبية، على الأراضي الزراعية المتاحة، واتجاه الملكيات الزراعية المتوسطة والصغيرة نحو المزيد من التفتّت. أدّى ذلك إلى تقلّص كبير في فرص العمل الزراعي ومحفّزاته، وتدهور أوضاع المزارعين وتعمّق التبعية الغذائية

للبلاد، وانتشار البطالة والفقر المدقع والإقصاء الاجتماعي في المجتمع الريفي، عموماً، خصوصاً لدى الفئة الشابة .

إضافة إلى ما تقدّم، أدّت هذه السياسات، عملياً، إلى ازدياد تهميش المناطق لمصلحة العاصمة بيروت، حيث تعزّز الدور الاقتصادي الاستقطابي لمنطقة بيروت الكبرى التي باتت تستأثر بما يراوح بين ٧٥٪ و٨٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، في حين أن المقيمين فيها لا يزيدون عن ثلث إجمالي المقيمين في البلاد. وقد تركّزت في إطار بيروت الكبرى معظم عمليات الاستيراد وتجارة الجملة والمراكز التجارية والنشاط المصرفي والمالي والتأميني والمؤسسات الصناعية الكبرى، إضافة إلى كبريات مؤسسات التعليم (لا سيما التعليم العالي) والصحة والسياحة وغيرها من الأنشطة الخدمية.

سابعاً: سيطرة رأس المال المالي وتفاقم السمات الريعية للاقتصاد المحلي

إذا كان رأس المال المالي قد تحوّل منذ أواسط القرن المنصرم إلى نمط كوني غالب في دول المركز الإمبريالي، فمن الطبيعي أن يصار إلى تعميم وتصدير هذا النمط تباعاً وبأشكال

شتى إلى «البلدان التابعة»، بما فيها لبنان، خصوصاً في الحقبة التي تلت تعاظم ظاهرة العولمة... مع الأخذ في الاعتبار وجود سمات خاصة في بلداننا، من ضمنها اتجاه المكونات التجارية والمصرفية والعقارية اللبنانية نحو الانصهار في بنية رأس المال المالي المحلي، واتجاه وزن الريع في هذه المكونات نحو الارتفاع المطرد.

وتجدر الاشارة إلى أن «اقتصاد الريع» في لبنان يتغذى عموماً – وإن بنسب وأشكال متفاوتة – من مصادر وعوامل عديدة، من ضمنها:

أ- اتجاه ظاهرة التورّم المالي في البنية الاقتصادية المحلية نحو التفاقم على حساب الاقتصاد الحقيقي، ارتباطاً بتطور ظاهرة العجز المالي بدءاً من أواسط التسعينيات. فالدولة تحتاج إلى الاقتراض بهدف تغطية عجزها المالي المتزايد، لا سيما إنفاقها الجاري، وسط غياب موازنات نظامية وقطع حساب وأولويات إنفاق مدروسة؛ من جهتها تحتاج المصارف إلى توفير استخدامات مربحة للسيولة المتراكمة لديها؛ ومن بين أهم هذه الاستخدامات: إقراض الدولة عبر الاكتتاب بسندات الخزينة والأوروبوند. ومن النتائج السلبية لتلك الظاهرة تراجع تمويل القطاعات المنتجة.

ب- دعم سياسات التجارة الاحتكارية وبالتالي الحفاظ على مستويات مرتفعة نسبياً للأرباح الناجمة عن النشاطات التجارية مما يشجع المصارف والرساميل الخاصة على الاستثمار في هذا القطاع أيضاً مقابل تراجع تمويل القطاعات المنتجة.

ج- تشجيع المضاربات العقارية والمالية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من أسس عمل النموذج الاقتصادي السائد، والتي أتاحت إنتاج الريوع والفقاعات المالية، وسهّلت أعمال السمسرة والفساد المتلازمة، بعد اتفاق الطائف، الذي ترجم في جانب منه بالتحالف بين الطغمة المالية و«أمراء» الحرب الأهلية..

د- الانتظام في تراكم السيولة المصرفية ذات النزعة الريعية، عبر مصدرين أساسيين: أولهما، تدفق رؤوس الأموال «الخارجية» الباحثة عن فوائد مرتفعة؛ وثانيهما، تدفق تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج. وقد أمعن التحالف المهيمن في استخدام جميع أدوات السياسات المالية والنقدية تحقيقاً لهذا الغرض، وحرص على تحميل كلفتها الاجتماعية للطبقة العاملة والفقراء والفئات الوسطى.

هـ- ضخامة التدفقات المالية - المعلنة والمستترة - التي ارتبطت بالهبات والمساعدات الخارجية. وينطبق هذا بشكل مباشر على ما تحقّق من مساعدات وهبات تقرّرت في مؤتمرات باريس الثلاثة للدول «المانحة»، وبخاصة مؤتمر باريس-٣ (٢٠٠٧)، وعلى ما حصده لبنان من مساعدات وقروض ميسّرة وودائع أقرّتها مؤتمرات القمة العربية ومن «مكرمات» دول الخليج، إضافة إلى المال السياسي الوافد من إيران، وبنسبة أقلّ من الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي، ولاسيما فرنسا.

و- تزايد الاتجاه نحو توسيع نطاق «السياسات التوزيعية البسيطة» التي لم تتردد القوى الحاكمة في استخدامها، من ضمن محاصصات و«تفاهمات» فوقية تقضي بتوفير مداخيل لفئات طفيلية محدّدة، وذلك كأداة لإعادة إنتاج آليات السيطرة والاستقطاب التي تنظم علاقة هذه القوى «بأعيان» طوائفها وجماهيرها. ويندرج ضمن هذه «السياسات» التوسّع في توزيع العقود بالتراضي على مستوى الإنفاق العام، والاعتماد المتزايد على التعاقد الوظيفي الذي تعاظم شأنه في السنوات الأخيرة، خصوصاً في السلك العسكري وفي قطاع التعليم الرسمي.

ثامناً: التحوّلات الجارية في البنية الطبقية

١ - تعزز موقع الرأسمال المصرفي في بنية الطغمة المالية:

يتوزع الرأسمال الكبير ما بين التكتل الاحتكاري المصرفي، وكارتيل كبار المستوردين (وبخاصة مستوردي الدواء والسيارات ومنتجات الطاقة)، والمجموعات العقارية الكبرى، وشبكات التوزيع العملاقة (المراكز التجارية، «المولات»)، وقطاع التمثيل التجاري والوكالات التجارية العالمية، وشركات التأمين والإعلان والفرانشايز، إضافة إلى مجموعات شركات الهولدينغ، العائدة إلى قلّة من كبريات العائلات المتوارثة تاريخياً للثروة والمال.

وقد ترافقت سيطرة رأس المال الكبير مع ضمور مختلف أدوار الوساطة التي كان يلعبها الاقتصاد اللبناني في الإطار العربي. في المقابل أدى ارتفاع حجم فاتورة الاستيراد الاستهلاكي (نحو نصف إجمالي الناتج المحلي) إلى تعزيز الموقع المتقدّم لرأس المال التجاري عموماً. ولكن الظاهرة الأكثر سطوعاً هي تلك التي تمثّلت مؤخراً في تعزيز مواقع

رأس المال العقاري داخل نواة الطغمة المالية، مستفيداً من استقطابه أكثر من ثلثي إجمالي الاستثمارات العامة والخاصة. وعلى الرغم من أهمية هذه الاتجاهات المستجدة في بنية الطغمة المالية، فإن اضطلاع المكوّن المصرفي والمالي بدور متزايد الأهمية – في تمويل حركة الاستيراد من جهة، وإقراض الدولة من جهة ثانية، وتمويل القطاع العقاري، من جهة ثالثة – قد جعل هذا المكوّن بالتحديد يحتل أكثر من ذي قبل، موقع الصدارة بين مكونات تلك الطغمة المسيطرة.

إن هذه السيطرة المتزايدة قد عزّزت مناخ الاعتراض لدى بعض شرائح البرجوازية، الصناعية، ضد استئثار كبار المصرفيين بحصة تتعاظم باضطراد من الأرباح الرأسمالية، خصوصاً وأن رؤوس الأموال الخاصة العائدة للمصارف قد تضاعفت، خلال ثلاثة عقود، أكثر من مئة مرّة، في مقابل ارتفاع الناتج المحلي القائم بأقلّ من عشرة أضعاف فقط. ويعبّر هذا الشعور الاعتراضي عن ضمور قاعدة الاقتصاد الحقيقي والمرتكزات الإنتاجية الداخلية للتركيبة الاقتصادية – الاجتماعية اللبنانية.

٢- انحسار الاستقلالية النسبية بين القوى السياسية المهيمنة والقوى الاقتصادية المسيطرة:

في حقبة ما قبل الحرب الأهلية، كانت الزعامات السياسية المهيمنة (الاقطاع السياسي) في لبنان تكتفي بالاحتضان العام - عن مسافة معيّنة - للفعاليات الاقتصادية، مع وجود تقسيم عمل ضمني يقضي بأن تتولى هذه الزعامات إدارة الأمور السياسية وشؤون الدولة والموظفين في القطاع العام، بينما تمارس تلك الفعاليات وظائفها الاقتصادية التقليدية كالعادة. أما بعد اندلاع الحرب الأهلية، فطرأت متغيّرات عديدة على واقع العلاقة بين القوى المهيمنة سياسياً والقوى المسيطرة اقتصادياً، وذلك بتأثير من العوامل الأساسية التالية:

أولاً، على المستوى السياسي، تراجع دور «المارونية السياسية» ووزنها النسبي في تركيبة النظام الطائفي. وحصل مقابل هذا التراجع «المسيحي»، تقدّم ملحوظ - وإن متفاوت - في المواقع السياسية للأطراف «الإسلامية» عموماً، مع تغيّر ملحوظ في خارطة «اللاعبين الأساسيين» على الجانبين المسيحي والإسلامي.

ثانياً، على المستوى الاقتصادي، تحققت خروق نسبية مهمة في البنية الطائفية للطغمة المالية وللشريحة العليا من البرجوازية، حيث تعزّز الحضور «الإسلامي» - وبخاصة «السني» - في عدد من فروع النشاط الاقتصادي (المصارف، التأمين، النشاط العقاري، قطاع الاتصالات...). وتزامنت هذه الخروق مع تطور ظاهرة «الهجرة إلى النفط» والبروز المدوّي للظاهرة الحريرية. ولكن تلك الخروق لم تلغ واقع استمرار الغلبة «المسيحية» عموماً ضمن هذه الشريحة من البرجوازية، بالرغم من التراجع الحاصل في علاقة «المارونية السياسية» بالدولة.

ثالثاً، بروز ظاهرات جديدة تشير إلى حصول بعض التنويع في بنية النادي المغلق للزعامات السياسية المهيمنة، نذكر منها: ميل بعض هذه الزعامات نحو الاستعانة بفعاليات اقتصادية من داخل طوائفها، بهدف انتزاع موارد مالية إضافية، واتجاه بعض الفعاليات الاقتصادية التي حققت نجاحات مالية ضخمة في الخارج نحو الانضمام إلى نادي الزعامات السياسية اللبناني، على أمل حلولها مكان عائلات سياسية تقليدية.

٣- التشكيلات الطبقية الأخرى:

«الطبقة الوسطى» و«الفئات الرثّة»

إن حجم «الطبقة الوسطى» في لبنان ونوعية تكوينها يتأثران بعوامل عديدة متداخلة في ما بينها، بعضها يغلب عليه الطابع الداخلي وبعضها الآخر الطابع الخارجي. بالنسبة إلى العوامل الداخلية، تبرز عدة مصادر أساسية، بدءاً بالموقع الذي يحتله الفرد (أو الأسرة) في عملية الإنتاج ونصيبه من «التوزيع الأولي» للدخل، مروراً بمستوى انتفاع الفرد أو الأسرة، أو جماعات طفيلية محدّدة، من التوظيفات في القطاع العام، ووصولاً إلى مستوى حيازة الأصول المادية وغير المادية من قبل الفرد أو الأسرة ، سواء عبر عامل التوارث العائلي أو عبر استثمارات تنتج عوائد مالية للمعنيين بها. أما بالنسبة إلى العوامل الخارجية، فإنها تتحدّد بمدى الانتفاع من تحويلات يرسلها اللبنانيون العاملون في الخارج إلى أسرهم، أو انتفاعهم من المال السياسي الخارجي المتدفق إلى لبنان... هذه العوامل والأسباب هي التي سمحت باستمرار عملية إعادة إنتاج النظام السياسي اللبناني الطائفي على امتداد نحو قرن، بالرغم من كل

الصدمات الداخلية والخارجية التي تعرّض لها وكذلك من تقلص حجم هذه «الطبقة».

أما الفئات الاجتماعية الرثّة، التي ازدادت حجما ونفوذاً بعد اتفاق الطائف، فإنها تنطبق بصورة عامة على الفئات التي تعتاش من أنشطة ومداخيل ظرفية وغير مستقرة، وتستفيد بشكل عرضي أو موقت من بعض الطفرات والمضاربات وأعمال السمسرة والفساد والريع السياسي والتوظيف في القطاع العام، وكذلك من فتات التوزيع الثانوي للدخل والمال السياسي، ولكنها تعجز عن تحقيق دخل مستقر ومستدام يؤهلها للارتقاء إلى مصاف «الطبقة الوسطى». ويكاد يراوح مجموع وزن هذه الفئات الرثّة – التي غالباً ما تكون مهيأة للعب دور رجعي على الصعيد السياسي – ما بين ١٠٪ إلى ١٥٪ من إجمالي القوى العاملة في لبنان (مع استثناء السوريين والفلسطينيين). وإذا كان غياب الإحصاءات الدقيقة حولها هو مؤشر على عدم رغبة النظام في معالجة هذه الظاهرة، فهو يعكس أيضاً حاجة النظام إليها «كجماهير» تحالف المال مع الاقطاع السياسي الطائفي / المذهبي.

إن الوزن النسبي «للطبقة الوسطى» في الإطار اللبناني،

والحراك الدائم صعوداً وهبوطاً بين مكوناتها وشرائحها المختلفة، وانتشار «بقع» من الفئات الاجتماعية الرثّة داخل التجمعات المدينية وعلى أطرافها، تؤثّر من دون شك في خصائص البنية الاجتماعية للبلد، لا سيما إذا ما تزامنت مع غلبة النشاط التجاري والخدماتي على العمل المأجور.

تاسعاً: الجديد في تطور خصائص المشكلة الاجتماعية

١ – النموذج الاقتصادي الليبرالي وتعطل الوظيفة الاجتماعية للدولة

لا يمكن للتحالف القائم بين اقتصاد ليبيرالي يتحكم به رأس المال المالي من جهة، والزعامات المهيمنة على النظام السياسي الطائفي من جهة ثانية، سوى توليد الأزمات الاجتماعية والعمل على إعادة إنتاجها بصورة مستدامة، وإن اختلف شكل تلك الأزمات من حقبة إلى أخرى. فهذا التحالف الذي يصوغ مجمل السياسات العامة، قد أوصل البلد إلى جملة وقائع لا يمكن دحضها، وأهمها التالي: غياب السياسات التنموية التي من شأنها الحد من الفقر، وعجز متماد

عن خلق فرص عمل مجدية تلبي احتياجات الشباب، وافتقاد شبه مطلق للضوابط المؤسسية في الإنفاق العام، وتباين فاضح في معدلات الضريبة على الأجور ومصادر الدخل والريوع والأرباح وفي توزيع العبء الضريبي بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وتواطؤ دفين مع التكتلات الاحتكارية على رفع معدلات الفائدة وأسعار الاستهلاك، وإحجام عن التصحيح الـدوري للأجور ارتباطاً بتطور تكاليف المعيشة، وخلل وقصور في شبكات التقديمات الاجتماعية والخدمات العامة.

لقد تخلّى النظام الليبرالي الاقتصادي عن الكثير من المسؤوليات التي ترتبط بالقضية الاجتماعية وبحقوق المواطنة، عبر اتباع سياسات اقتصادية قائمة على الريع وضرب الاقتصاد الوطني. وكان من نتيجة هذه السياسات نجاح الطغمة المالية في إعادة توجيه الاستثمار بعيداً عن توفير الخدمات الاساسية للمواطنين عبر تحويل اللبنانيين من مواطنين إلى رعايا لزعماء الطوائف. من بين أبلغ الدلائل المعبّرة عن تعطّل الوظيفة الاجتماعية للدولة، أن كل الزيادات الاسمية المتعاقبة في ما يسميه التحالف الحاكم «الإنفاق الاجتماعي» (للدولة)، لم يفلح في الحدّ من حجم الخلل

البنيوي في مجالات خدماتية أساسية كالصحة والتعليم والنقل العام والسكن الشعبي وغيرها. فقد بقيت سياسة ضرب التعليم الرسمي، العام والمهني والجامعي، قائمة بالرغم من كل ما أنفق على هذا القطاع، وسط ازدياد المنافسة المحمومة وغير المتكافئة من جانب القطاع الخاص. ويكاد ينطبق هذا الاستنتاج على تدخلات الدولة في المجال الصحي، حيث تعددت نظم التأمين الصحية العامة وشبه العامة – ولكن مع استمرار أكثر من نصف المقيمين من دون تغطية صحية مباشرة – وترسّخت سيطرة احتكار الدواء، واستقرت تكاليف الخدمة الصحية على مستويات عالية نسبيًا بالرغم من وجود فائض في العرض الصحي على المستوى الوطني. وقد استسهلت الدولة تلزيم التغطية الاستشفائية إلى المستشفيات الخاصة، عبر وزارة الصحة، في حين يتواصل التعثّر المتكرر في أداء وادارة العديد من المستشفيات الحكومية، لا سيما الكبيرة منها.

٢–«النظرة الدونية» إلى موضوع الأجر والأجراء

إن مسألة نظام الأجور وعلاقته بكلفة المعيشة تندرج في قلب المعضلة الاجتماعية، حيث أن القيمة الفعلية للأجر

الوسطي لم تتمكن، على امتداد العقدين المنصرمين، من اللحاق بحركة الأسعار والتضخم المتراكم. وقد ضاقت الهوة نسبياً بين مستوى الأجور من جهة وخطوط الفقر الدنيا والعليا من جهة ثانية. ولم تتمكن التقديمات الاجتماعية الممنوحة للأجراء من التعويض عن الخسارة النسبية اللاحقة بالقوة الشرائية للأجر، مع العلم أن أكثر من ثلث الأجراء لا يستفيدون من نظم التأمينات العامة. ولهذا السبب، اتجه الوزن النسبي لمجموع كتلة الأجور في إجمالي الناتج المحلي القائم، نحوالتراجع عاماً بعد عام. ويكفي التذكير بأن ما خسره الأجراء في لبنان من قوتهم الشرائية – لمصلحة الأرباح والفوائد والريوع – خلال ١٨ عاماً تمتد ما بين عام ١٩٩٦ وعام ٢٠١٣، تقدّر قيمته بأكثر من ١٠ مليارات دولار. وإذا كانت القيمة الاسمية للأجور في القطاع العام، وحده، قد ارتفعت بمعدل الضعفين منذ أوائل التسعينيات، ففي موازاة ذلك، كانت رساميل المصارف تتضاعف في الفترة نفسها أكثر من ١٠٠ مرة وتزداد أرباحها ٦,٤ مرات، ويرتفع الناتج المحلي ٣,٦٤ مرات، وإيرادات الدولة ٨,٣ مرات، بينما ترتفع أسعار الأراضي أكثر من عشر مرات.

وغالباً ما كانت الطغمة المالية تدعي أن التضخم في لبنان هو تضخم مستورد من بلدان المنشأ، وأن لا مسؤولية بالتالي على الأسواق المحلية. ولكن ما يدحض هذا الادعاء، هو أن الارتفاع المتراكم في أسعار الاستهلاك في لبنان على امتداد العقدين المنصرمين، يكاد يوازي ثلاثة أضعاف مثيله في البلدان الصناعية، التي يتزوّد لبنان منها بمعظم مستورداته. وهذا ما يؤكد أن الطغمة المالية والمجموعات الاحتكارية القابضة على الأسواق، هي التي تتحمل بالتحديد المسؤولية المباشرة عن تراجع حصة الأجور من الناتج المحلي.

٣- تفاقم البطالة يشكل أبرز تجليات الأزمة الاجتماعية

تميل أزمة البطالة في لبنان نحو التفاقم منذ أواسط التسعينيات؛ وهي تتركّز في الفئات الأساسية التالية: الشباب، حيث يكاد معدل البطالة يزيد عن ضعفي المعدل الوطني؛ الإناث اللواتي لا تتناسب نسبة العاملات بينهن مع معدلات التحاقهن القياسية في مراحل التعليم كافة؛ حملة شهادات التعليم العالي الذين يواجهون صعوبات جمّة في إيجاد عمل، بسبب نوعية التعليم عموماً وخصائص الطلب المحلي على

العمل خصوصاً. ويبرز في سوق العمل نوعان من الخلل، أحدهما كلي والثاني هيكلي.

على المستوى الكلي، تقوم فجوة هائلة ما بين عرض العمل، المحكوم أساساً بالبنية الديموغرافية للبلد – حيث يتدفق سنوياً إلى سوق العمل ما يتراوح بين ٤٠ ألف ٥٠ ألف وافد جديد، من بينهم نحو ٢٨ ألف خريج جامعي – والطلب على العمل من جانب المؤسسات الخاصة القائمة والجديدة، ومن جانب عدد محدود من المؤسسات العامة. وتبيّن التقديرات المتاحة أن إجمالي الطلب السنوي المحلي على العمل لا يستوعب إلّا ما بين ٣٠٪ و٤٠٪ من إجمالي عدد الوافدين الجدد سنوياً إلى سوق العمل، في حين يتجه الباقي إما نحو الهجرة إذا ما أتيحت له الفرصة، وإما ينضمّ – لفترة قد تطول أو تقصر – إلى جيش العاطلين عن العمل.

على المستوى الهيكلي، يبرز الخلل ما بين البنية الداخلية لعرض العمل المحكومة أساساً باختصاصات ومخرجات التعليم العالي والتعليم المهني من جهة، والبنية الداخلية للطلب على العمل، لا سيما الطلب الوافد من المؤسسات الاقتصادية الناشطة في القطاع الخاص، من جهة ثانية، مع

العلم أن غلبة هذا الخلل الهيكلي عائدة أساساً إلى عدم بناء اقتصاد عصري ومنتج.

٤ – ظاهرة الفقر جزء من المسألة الاجتماعية

إن انتشار بؤر الفقر في لبنان يشكل بالتأكيد مظهراً فاقعاً من مظاهر الأزمة الاجتماعية، خصوصاً في بعض المناطق المدينية (مثل مدينة طرابلس، التي يعاني نحو ٢٠٪ من سكانها من ظاهرة الفقر المدقع، إضافة إلى بعض ضواحي العاصمة)، وفي مناطق ريفية واسعة لا سيما في الشمال والبقاع. وتتركّز ظاهرة الفقر في صفوف الأسر ذات الحجم الكبير والتي ترتفع فيها معدلات البطالة والأمية والإعاقات الصحية وندرة العمل في أنشطة اقتصادية نظامية. كما تتركّز في الأسر التي تضطلع فيها المرأة بدور ربّ الأسرة. ويطال الفقر المدقع – أو أسوأ أشكال الفقر – نحو ١٠٪ من إجمالي عدد السكان المقيمين في لبنان، بينما ترتفع هذه النسبة إلى نحو ثلث المقيمين عندما يتعلق الأمر بالفقراء عموماً (وليس فقط بأسوأ أشكال الفقر).

وينبغي التعامل مع ظاهرة الفقر ليس بصفتها معطى مستقلاً عن البنية الاقتصادية والاجتماعية – كما تصوّر ذلك

أدبيات الحكم والمنظمات الدولية المختلفة – بل بصفتها جزءاً لا يتجزأ من إفرازات تلك البنية الرأسمالية المحكومة بآليات الاستغلال الطبقي والتبعية. فالأسر الفقيرة في لبنان تنتمي في جزء كبير منها إلى صغار المزارعين وأجراء القطاع الخاص غير النظاميين، وإلى الفئات الدنيا من الأجراء النظاميين في القطاعين العام والخاص. وفي محاولة للقفز فوق هذا الواقع الموضوعي، غالباً ما يسعى الحكم إلى محاولة تسويق مهمة مكافحة الفقر، كبديل مصطنع لمهمة بناء إستراتيجية شاملة للتنمية الاجتماعية.

عاشراً: التغيرات في بنية الطبقة العاملة

إن التغيرات في بنية الطبقة العاملة ليست طارئة، بل هي نتيجة لتطور النظام الرأسمالي وآلياته المتخذة في كل مرحلة أشكالاً جديدة تبقي شروط استغلال من لا يملكون سوى قوة عملهم، وتزيد حجم الفئات الأخرى المتضررة منه، بما في ذلك أصحاب المؤسسات الصغيرة ذات الموقع الهامشي في سوق الاحتكارات. ومع تعمق شروط الاستغلال وتضرر فئات واسعة من قوانين التطور الرأسمالي، تصبح إحدى مهام

الحزب الشيوعي جذب تلك الفئات إلى جانب الطبقة العاملة في النضال ضد الاستغلال وقوانينه.

١ - أهم التغيرات:

انخفضت نسبة العاملين بأجر في لبنان في العقود الأربعة المنصرمة، إذ تراجعت من نحو ٦٥٪ في أواسط التسعينيات إلى نحو ٥٠٪ راهناً. وقد حصل هذا التراجع نتيجة عوامل عدّة، من ضمنها: تزايد هجرة الأجراء اللبنانيين خلال الحرب الأهلية وبعدها، وتردي شروط العمل المأجور (لا سيما في القطاع الخاص)، والتراجع النسبي في عدد المؤسسات الكبيرة، والطفرة الهائلة في عدد المؤسسات المتناهية الصغر، إضافة إلى الارتفاع المطّرد والقياسي المحقق في نسبة العاملين لحسابهم الخاص، أي «العاملين المستقلين»، الذين تضاعفت نسبتهم تقريباً إلى نحو ٢٨٪، ومعظمهم أقرب إلى التماثل - لجهة شروط عملهم وأهمها بيع قوة عملهم- مع أوضاع الطبقة العاملة، من دون أن يشكلوا جزءاً عضوياً منها.

وتبرز سمات أخـرى ذات دلالـة لم تحظ نتائجها الموضوعية حتى تاريخه بالاهتمام الكافي، ومن ضمنها:

- تركّز غالبية إجراء القطاع الخاص في منطقة بيروت الكبرى، وذلك ارتباطا بوجود قسم كبير من المؤسسات الخاصة الكبيرة والمتوسطة في بيروت والمدن الأساسية لجبل لبنان.

- توزع أكثر من نصف إجمالي عدد الأجراء العاملين في القطاع الخاص على نحو ١٧٠ ألف مؤسسة خاصة لا يزيد عدد العاملين في كل منها عن خمسة عمال، من أصل إجمالي عدد المؤسسات الناشطة في لبنان والبالغة نحو ٢٠٠ ألف مؤسسة.

- ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب (أكثر من ٢٥٪) والنساء.

- الغلبة الواضحة للذكور على الإنـاث في صفوف الأجراء (٤ عمال ذكور في مقابل كل امرأة عاملة)، مع تجاوز نسبة الإناث العاملات من مجموع العاملين في القطاع العام - بكثير - نسبتهن في القطاع الخاص. وتشتغل العاملات في القطاع الخاص في مروحة واسعة من الوظائف الإدارية الدونية نسبياً.

- يعمل أكثر من ٨٠٪ من الأجراء في القطاع الخاص مقابل ٢٠٪ في القطاع العام، مع العلم أن هذا القطاع الذي تراجع دوره في خلق فرص العمل، لا يزال ينتج سنوياً نحو

خمسة إلى ستة آلاف موظف، ينضم معظمهم إلى صفوف القوى الأمنية المختلفة وإلى المعلمين المتعاقدين.

- انتشار ما بين ربع وثلث مجموع الأجراء اللبنانيين في أنشطة خاصة غير نظامية (أي غير مصرّح عنهم للضمان الاجتماعي أو لوزارتي المالية والعمل)، مع ما يعنيه ذلك من احتمال حرمانهم من أي نوع من أنواع الحماية الاجتماعية.

هذا، إضافة إلى العمال غير اللبنانيين، الذين لا تتوافر معلومات دقيقة حول أعدادهم (خصوصاً إذا ما تمّ ضمّ العمال السوريين إليهم)، والأجراء اللبنانيين المتعطلين عن العمل، الذين تتراوح أعدادهم ما بين ٧٥ ألفاً و١٠٠ ألف متعطل والذين يفتقدون إلى أي تأطير نظامي للدعم الأسري أو الإعداد المهني.

إن خصائص وشروط عمل كل من هذه المكونات الأساسية تتباين إلى درجة كبيرة. فالأجر الوسطي هو أعلى نسبياً لدى فئة الموظفين والأجراء في القطاع العام، منه لدى الفئتين الباقيتين، والفجوة مرشحّة للاتساع عند إقرار السلسلة الجديدة للرتب والرواتب. بيد أن تشتّت مروحة الأجور حول الأجر الوسطي هو أوسع نطاقاً بكثير لدى أجراء القطاع الخاص النظامي، منه

لدى الموظفين والأجراء في القطاع العام، ما يعني أن قلّة من أجراء وموظفي القطاع الخاص يستأثرون بالحصة الكبرى من إجمالي قيمة الأجور في هذا القطاع. أما أجراء القطاع الخاص غير النظامي، فان مستوى أجورهم شديد الانخفاض نسبياً، وهو لا يقارن مع أجور الفئتين الأخريين. وفي ما يخصّ شروط العمل المكملة للأجر – كتوافر التقديمات الصحية، وديمومة العمل، وتأمينات التقاعد أو تعويضات نهاية الخدمة، إضافة إلى بدلات النقل – فان التباينات تبدو هنا أيضاً كبيرة نسبياً، كلما جرى الانتقال من فئة من الأجراء إلى فئة أخرى. وبصورة عامة، تتفوّق وضعية موظفي وأجراء الدولة – إزاء جميع هذه الشروط المكمّلة – على وضعية أجراء القطاع الخاص، بينما تنعدم معظم تلك الشروط في حالة العمال والأجراء في القطاع الخاص غير النظامي.

٢– تضرّر الطبقة العاملة من «تصدير» الموارد البشرية اللبنانية إلى الخارج ومن «استيراد» اليد العاملة الرخيصة:

لقد أسّس نموذج النظام الريعي اللبناني البيئة «الطاردة» للقوى العاملة عموماً، والشباب منهم بشكل خاص من ذوي

الكفاءات العلمية والمهنية، ممن أنفق عليهم المجتمع مبالغ طائلة لتعليمهم وإعدادهم المهني كي يصبحوا الرافعة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، ويبلغ رصيد هجرة اللبنانيين نحو مليون نسمة منذ عام ١٩٧٥، وتصرّ البرجوازية وأركان النظام الطائفي على وصف هذه الهجرة إلى الخارج بكونها «نعمة»، انطلاقاً من مصالحها التي تتغذى من تفاعل وتسلسل العوامل الأساسية التالية: يتمّ تشجيع تصدير رأس المال البشري اللبناني، فتتدفق التحويلات من لبنانيي الخارج ويصبّ معظمها في توسيع قاعدة الودائع لدى المصارف المحلية. وبنتيجة ذلك، تصبح هذه المصارف أكثر قدرة على إعادة إنتاج هذا النموذج من الاقتصاد (عبر تحكمها النمطي بقنوات التسليف إلى القطاعات المختلفة)، كما تصبح الفرصة متاحة أمام الدولة – التي تعاني عجزاً مالياً محكوماً بسوء إدارة نفقاتها وإيراداتها – للتوسع في الاقتراض من تلك المصارف مقابل معدلات فائدة مرتفعة، يدفع المواطن العادي كلفتها. ولكن هذه «النعمة» سرعان ما تتحوّل إلى «لعنة»، إذا ما نظر إليهامن زاوية المصلحة العامة للبلد والاقتصاد والمجتمع، لأن هذه الهجرة شبه القسرية قد خلّفت انعكاسات وارتدادات

سلبية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وعلى مستوى خصائص سوق العمل وشروطه، للأسباب الأساسية التالية:

أولاً، انطوت هذه الهجرة على كلفة اقتصادية عالية، لأن اللبنانيين المهاجرين يتمتّعون بشكل عام بكفاءات علمية ومهنية أعلى نسبياً من كفاءات القوى العاملة المحلية؛ يضاف إلى ذلك أن ما أنفقه اللبنانيون على تعليم أبنائهم المهاجرين – بدءاً من صفّ الروضة حتى نهاية المرحلة الجامعية – يبلغ أرقاماً خيالية، وليس ثمة ما يثبت أن قيمة التحويلات السنوية التي يرسلها هؤلاء المهاجرون إلى البلد كافية لتحقيق المردود الوسطي المقبول على استثمارات ضخمة كتلك التي أنفقها المجتمع اللبناني على التعليم.

ثانياً، إن هذه الهجرة انطوت أيضاً على كلفة سياسية باهظة، لأنها أفرغت البلد من جمهور من المواطنين، ممن يعتبرون من الناحية المبدئية أكثر وعياً لحقوقهم المشروعة، وأكثر تمسكاً بابداء الرأي والمحاسبة والمساءلة. وبالتالي فان هذا النزف البشري قد قلّص موضوعياً حجم ونوع الضغط المنظم الذي كان يمكن أن تمارسه هذه الموارد والكفاءات الشبابية المهاجرة – لو أتيح لها أن تستقرّ في بلدها الأم – في

مواجهة التحالف المسيطر باتجاه إلزام هذا الأخير بحدّ أكبر من الإصلاحات السياسية والديمقراطية العامة.

ثالثاً، شكلت التحويلات الوافدة من العاملين في الخارج (التي تصل إلى نحو خمس الناتج المحلي)، مصدراً مهماً لدعم استهلاك ومستوى معيشة قسم مهم من الأسر، والتي قد لا يقلّ عددها عن ثلث إجمالي عدد الأسر المقيمة في لبنان، ما أدى إلى «ترويضها» وإلى تغييبها بصورة عامة عن ساحات النضال المطلبي والسياسي، وهذا ما ساعد النظام القائم على إعادة إنتاج نفسه بشكل مستدام.

رابعاً، الأخطر يكمن في أن توطّد تيارات الهجرة قد شجّع الكثير من اللبنانيين على امتلاك جنسيات أخرى غير الجنسية اللبنانية، وسهّل بالتالي استقرارهم في الخارج.

مقابل هذه الهجرة، عمدت البرجوازية تاريخياً على «استيراد» اليد العاملة غير اللبنانية الرخيصة والقليلة التأهيل من الخارج، إفساحاً في المجال أمام رأس المال الكبير كي يزيد من معدل استغلال العمال والأجراء، اللبنانيين وغير اللبنانيين. وتخضع العمالة الأجنبية لشروط عمل متردية، مع تركزها خصوصاً في قطاعي الزراعة والبناء وفي الخدمة

المنزلية، وكذلك في أنشطة غير نظامية تنتشر في مختلف المناطق اللبنانية. وبالرغم من أن تلك العمالة الوافدة لم تكن تنطوي، حتى ماض قريب، على منافسة حادة ومباشرة للعمالة اللبنانية – باستثناء مروحة ضيّقة من الأنشطة – إلّا أنها مع ذلك انعكست على شروط العمل المحلية، من خلال إبقائها سيف التسريح مسلّطاً فوق رؤوس العمال اللبنانيين.

حادي عشر: الحركة النقابية بين التهميش السلطوي والنضال من أجل الاستقلالية

على الرغم من أن الحركة النقابية اللبنانية استطاعت الحفاظ على قدر معيّن من وحدتها وكفاحيتها خلال سنوات الحرب الأهلية، مع تمسكها باستقلالية نسبية عن أطراف النظام السياسي الطائفي، فقد نجح التحالف الطائفي المهيمن في العقدين الماضيين في تفكيكها وتهميشها، عبر مضاعفة إجمالي عدد الاتحادات النقابية المرخّص لها نحو ثلاث مرّات، في وقت كان يسجّل فيه تراجع في نسبة العمل المأجور إلى إجمالي القوى العاملة على المستوى الوطني. ومن المؤكد أن معظم الاتحادات النقابية الجديدة المرخّص لها من

قبل النظام، كانت مفصّلة على قياس القوى الطائفية والطبقية المسيطرة، مما حوّل الاتحاد العمالي العام إلى مجرّد بناء فوقي شبه فارغ. وخلّف هذا الواقع النقابي البائس بصماته الواضحة في غير مجال:

– انخفاض معدلات الانتساب إلى النقابات – خصوصاً من قبل العمال الشباب، مع استمرار الغلبة الذكورية على المنتسبين رغم ازدياد نسبة العاملات، جزئياً، بسبب ضعف القطاعات المنتجة.

– إغلاق مواقع القيادة النقابية أمام العمال الشباب، وتبعية القيادة الرسمية للحركة النقابية لأجهزة النظام وزعاماته الطائفية، جزئياً، بسبب تفشي ممارسات الفساد وطغيان ثقافة الريع السياسي على سياسات التوظيف والترقية في القطاع العام، ومن ضمنها قطاع المعلمين.

– التواطؤ المعلن بين هذين الطرفين – ومن خلفهما النواة الأساسية للبرجوازية اللبنانية – حول ملفّات كثيرة تهمّ الطبقة العاملة، ومن ضمنها ملف تصحيح الأجور، وملف مشروع التقاعد والحماية الاجتماعية، وملف إصلاح صندوق الضمان الاجتماعي.

– عدم تحقيق أي تقدم فعلي على طريق إقرار قانون جديد للعمل يعالج الفجوات الهائلة التي نشأت منذ إصداره عام ١٩٤٦.

– عدم إقرار هيكلية نقابية جديدة تراعي واقع التحولات والتغييرات الحاصلة في البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

كذلك، نجح التحالف الطائفي المهيمن في ضرب حركة هيئة التنسيق النقابية، على الرغم من أهمية التجربة التي خاضتها طوال ثلاث سنوات في معركة إقرار سلسلة جديدة للرتب والرواتب في القطاع العام، بعد نحو ١٦ عاما من التجميد الفعلي للأجور في هذا القطاع. فقد اصطدمت هذه التجربة بمستوى غير مسبوق من التعاضد بين الزعامات السياسية الطائفية المهيمنة ورأس المال المالي المسيطر أدى إلى استعادة قسم من مكوناتها. وبالرغم من عدم تمكنها من انتزاع تسوية حول حدّ معيّن من هذه المطالب بسبب الرفض الفعلي من جانب تلك القوى الحاكمة، فإن هيئة التنسيق قد استطاعت تسجيل نجاحات ملحوظة، أهمها:

– مواجهة وخرق الاصطفافات الطائفية المترسّخة، واطلاق حركة شعبية مطلبية واسعة النطاق، شملت فئات اجتماعية ومهنية من المناطق اللبنانية المختلفة.

- جمع قطاعات واسعة من الأجراء والموظفين ممن ينتمون إلى القطاعين العام والخاص، والتمكّن من صياغة برنامج موحّد لتحركهم.

- كشف زيف وهشاشة المواقف التي اتخذتها غالبية القوى السياسية المهيمنة (بما فيها قوى تنتسب إلى ١٤ آذار وأخرى إلى ٨ آذار) حيال المطالب المشروعة لأساتذة التعليم الرسمي وموظفي القطاع العام، وتبيان أن أكثر ما يهمّ هذه القوى في تعاطيها مع ذلك الملف، هو دفعه في الاتجاه الذي يخدم عملية استمرار تقاسم المصالح والمنافع الفوقية المتبادلة بين أطراف السلطة؛

- إرساء توجّه لقيام حركة نقابية جماهيرية، متحررة من الارتباط الذيلي بتحالف السلطة والمال، وتضم، إلى جانب الاتحادات النقابية والنقابات الديمقراطية واللجان العمالية القائمة أو التي يجري تأسيسها، روابط المعلمين وأساتذة التعليم الرسمي والخاص وموظفي الإدارات العامة وأساتذة الجامعة ونقابات المهن الحرّة.

لقد شكّلت معركة سلسلة الرتب والرواتب، إلى جانب المعارك التي خاضتها الحركة النقابية العمّالية في أكثر

من قطاع، وإلى جانب الحركة الشبابية والنسائية وحركة المستأجرين، محطة نضالية مهمة لكسر غطرسة التحالف الطبقي المهيمن، وإعـادة الاعتبار إلى دور القطاع العام والوظيفة العامة، وحقوق العمال والموظفين وكل ذوي الدخل المحدود. وقد قاومت هيئة التنسيق كل الإغراءات المقدّمة لها: فهي رفضت فكرة التوظيف السياسي لمشروع السلسلة في التجاذبات الفوقية بين أطراف الحكم؛ ورفضت الضغوط الرامية عن قصد إلى التضحية بمصالح أحد مكوّناتها خدمة لمصالح مكوّنٍ آخر؛ وأصرّت على أن يتم تمويل السلسلة عبر اقتطاع ضريبي إضافي من الأرباح الرأسمالية والريعية، حتى لا ينجم عن إقرار السلسلة ارتفاع في أسعار الاستهلاك أو في معدلات الفوائد؛ فعطّلت بذلك محاولات تمويل السلسلة على حساب الفقراء والطبقة الوسطى، وفضحت المرتكزات الأساسية للنموذج الاقتصادي والاجتماعي القائم: تقاعس الدولة عن وضع موازنات وحسابات صحيحة، وتغاضيها عن الاعتداءات المتمادية على حقوق المواطنين والمصلحة العامة والأملاك العامة، وإمعانها الممنهج في تهشيم صورة الإدارة العامة ومشروعيتها، وإصرارها على إلغاء التوظيف النظامي واستبداله بصيغ هجينة من التعاقد الوظيفي.

من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن نجاح النظام في انتخابات هيئة التنسيق، إضافة إلى المعركة الحكومية ضد حق إنشاء النقابات وما جرى من تشويه لقانون حماية المرأة من العنف، هو مؤشر على فعالية ممارسات السلطة في ضرب استقلالية النقابات. وهذا يظهر بالتالي عقم اقتصار مطالب النقابات في القطاعين العام والخاص على برامج مطلبية من غير ارتباطها بمشاريع للحفاظ على استقلالية العمل النقابي، من جهة، وعلى الدور الذي يؤديه القطاع العام وتطوير تقديماته وووقف التدخل السياسي الطائفي في التوظيف.

من هنا، تتأكّد ضرورة أن يكون مناضلو الحزب الشيوعي اللبناني في طليعة الحركة النقابية والشعبية من أجل إقرار الملفات الأساسية التي تهم الطبقة العاملة وكل الكادحين، بل وكل المتضررين من نظام المحاصصة الطائفي بشكل عام، بدءاً بالملفات التالية:

- تطوير القطاعات المنتجة، الزراعة والصناعة، أسوة بقطاع الخدمات، إن عبر تحديد دور الدولة في حمايتهما، أم في تقديم الدعم المادي والسياسي لهما.
- الدفاع عن أولوية حق العمل ووضع خطة لمكافحة

البطالة وخلق فرص عمل جديدة، خصوصاً بين الفئات العمرية الشابّة، والخريجين منهم على وجه الخصوص.

– النضال من أجل فرض سياسة جديدة في مجال تصحيح الأجور، أساسها إقرار السلّم المتحرّك للأجور.

– النضال من أجل إقـرار مشروع التقاعد والحماية الاجتماعية والصحية، وإصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وكل الصناديق الضامنة.

– الدفاع عن حق السكن في مواجهة الشركات العقارية، بخاصة في بيروت والمدن الكبرى.

– الحفاظ على الخدمات الأساسية التي يقدمها القطاع العام وتعزيزها وتطويرها، والتصدّي للمحاولات الرامية إلى خصخصتها، وأسقاط كل السياسات التي تضمنتها اتفاقيات باريس الثلاث.

– التأكيد على الحق في التعلّم، عبر العودة إلى شعار «ديمقرطية التعليم»، ومن خلال حماية التعليم الرسمي والجامعة اللبنانية.

– إعادة الاعتبار لمفهوم الخدمة العامة ولحق المواطن في التمتّع بها، من دون المرور بالوسيط «الطائفي»، كون هذا الحق يندرج في صلب بناء دولة الرعاية الاجتماعية.

– كما تتأكد أهمية تحرّك الحزب الشيوعي اللبناني من أجل إقرار قانون جديد للعمل، يعالج الفجوات التي تعتري هذا القانون منذ إصداره عام ١٩٤٦، وكذلك إقرار هيكلية نقابية جديدة تراعي واقع التحولات والتغييرات الحاصلة في البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛ إضافة إلى تعديل قانون الموظّفين لجهة فرض حق التنظيم النقابي للعاملين في القطاع العام. فالحزب الشيوعي بالتحديد مدعو لأن يضع قضية تطوير الحركة النقابية في طليعة أولوياته، وأن يخوض المعارك لإعادة استنهاضها وتجديد آليات عملها وضمّ كوادر شابة إلى قياداتها، وصولاً إلى استهداف كل مكونات الطبقة العاملة.

والخيار الإستراتيجي في هذا المجال هو العمل على تشكيل مركز نقابي بديل ديمقراطي ومستقل.

ثاني عشر: أزمة النفايات و«الحراك الشعبي»

إن أزمة النفايات لم تكن طارئة، بل كانت المآل الطبيعي لسياسات حكومية متعاقبة، تجاهلت موجبات الحفاظ على النظافة العامة والصحة وسلامة البيئة بشكل مستدام. لكنها تفاقمت في صيف ٢٠١٥، جراء عدم تنفيذ السلطة للوعود

المتكررة للأهالي بإقفال «مطمر الناعمة»، وبسبب انتهاء عقد الشركة المُشغلة، وخلافات أطراف أهل السلطة على توزيع الحصص والمنافع بينهم، ما أدّى إلى انتشار النفايات في الشوارع والأحياء السكنية عموماً. وسرعان ما انطلقت تحركات احتجاجية متعاقبة نجحت في استقطاب أعداد متعاظمة من المشاركين، وتجلت مقدمات ذلك «الحراك الشعبي»، عبر حملات أهلية تعارض وجود المطامر القائمة (مطمر الناعمة)، وإقامة مشاريع مطامر جديدة (الحملة الشعبية لأهالي برجا) واللتان اطلقتا الخطوات الاولى للحراك الشعبي ليصل بعدها الى بيروت. وإستفاد هذا الحراك إيجاباً من تراكم النضالات النقابية والمطلبية السابقة، وبخاصة معركة «هيئة التنسيق النقابية»، ومن تحركات ذات طابع سياسي كانت قد جسدتها حملة «اسقاط النظام الطائفي» قبل ثلاث سنوات من بدء «الحراك الشعبي». و بغض النظر عن النتائج النهائية التي آلت إليها تلك النضالات، كلّ على حدة، فقد شكلّت، بمجملها، أرضية صلبة لقيام حركة شعبية من نوع جديد، ولإنضاج العامل الذاتي في مواصلة الصراع السياسي والديمقراطي ضد السلطة ونظام دولتها «الفاشلة».

لقد تعددت الجهود والمبادرات والقوى التي ساهمت في انطلاق «الحراك»، الذي استمر طيلة ثمانية أشهر تقريبا، رغم تفاوت أشكال ووتيرة النضالات التي خيضت، ومدى الاحتضان الجماهيري لكل منها خلال تلك الفترة. ومع بلوغ «الحراك» ذروته في ٢٩ آب ٢٠١٥، بدأت تلوح مؤشرات تظهر بدء انفكاك جماهير الأحزاب الطائفية المسيطرة عن ممثليها الطائفيين. وقد تميّز هذا «الحراك» بالدور الطاغي للفئة العمرية الشابة على مستوى المبادرة والتنظيم والقيادة، كما برزت قدرات ومهارات شبابية في تطويع واستخدام وسائل الاتصال الحديثة، ووسائط التواصل الاجتماعي، وأساليب الدعاية والإعلام المتطورة. ومن ضمن خصائص «الحراك» الأخرى، يمكن التشديد على الأبعاد التالية: البعد الأول، وهو المتعلق بطابعه الديمقراطي المناهض لسياسات التحالف المسيطر التي غلب عليها الفساد والفئوية؛ والبعد الثاني، والمتمثل في الطابع الجماهيري للحراك، الذي نجح في استقطاب الجماهير واجتذابها ضمن التحركات النضالية في الشارع؛ والبعد الثالث، المعبّر عن الطابع التناحري للتناقض مع النظام، حيث عمّت المواجهات المباشرة مع السلطة

والاصطدام العنفي مع الأجهزة الأمنية للدولة، وهو الأمر الذي تتحمل مسؤوليته هذه الأجهزة بالذات. بيد أن فجوات داخلية متشعبة ومترابطة نشأت ضمن «الحراك»، وكان لها دور مهم في تراجعه وعدم تحقيقه لأهدافه، ومن ضمنها:

- الفجوة الأولى: عدم تمكن المكوّنات الأساسية للحراك من الاتفاق على أجندة عمل مشتركة، ومن بناء إطار عام مؤسسي يرعى تنفيذ هذه الأجندة. وإذ تتحمل القوى المؤثّرة في بعض هذه المكوّنات مسؤولية مباشرة عن هذه الفجوة، فإن ضعف الحاضن السياسي على المستوى الوطني يتحمل أيضا قسطاً من المسؤولية، لجهة عدم تمكنه من تحييد ولو جزء من الضغط الكبير الممارس من كافة قوى السلطة وأجهزتها.

- الفجوة الثانية: ظهور ممارسات فئوية لدى بعض الحملات، إذ بينما كان «الحراك» في أمسّ الحاجة إلى تطوير أطر ومجالات التنسيق وتوحيد الصفوف، كان بعض أطرافه يتفرد بالقرار ويحاول الاستئثار بالقيادة، أو يرفض صراحة التعاون والتنسيق.

- الفجوة الثالثة: شيوع خطاب وممارسات عفوية لدى

بعض الفئات المشاركة في الحراك، بما يتجاوز قدرة واستعداد الناس على الفهم ويتجاوز أيضاً سقف المطالب السياسية التي رفعها هذا الحراك. هذا مع الاشارة الى أن البعض رفض منذ البداية أن يكون للحراك بعد سياسي، مطالباً بإبقائه ضمن سقف المطالب البيئية، بينما ارتفعت في المقابل شعارات أكثر جذرية في المظاهرات، (مثل «الشعب يريد إسقاط النظام») معبّرة بشكل أقوى عن توق الناس إلى التغيير.

– الفجوة الرابعة: بروز خلافات تكتيكية متكررة بين القوى التي تعتمد الوسائل اللاعنفية من ناحية، وبين بعض الفئات أوالمكوّنات الشبابية التي تتوسل المواجهات المباشرة مع قوى السلطة.

لقد توحّدت على صعيد آخر قوى السلطة بمختلف فئاتها في مواجهة «الحراك» وسعت الى ضبط خلافاتها من خلال إستحداث طاولة الحوار. كما قامت أحزاب السلطة بتجييش مناصريها وشدّ عصبهم الطائفي والسياسي، مستنفرة إياهم في تحركات ونشاطات فئوية مضادة. ما أتاح للسلطة معاودة الامساك بزمام الأمـور. كما لعبت «الهيئات الاقتصادية» وبعض وسائل الاعلام دوراً مهماً في تفشيل «الحراك» من

خلال تبريرها لعنف أجهزة السلطة والتمييز بين مجموعات الحراك لضرب وحدته وإطلاق الشائعات على قوى الحراك الحيّة والأكثر نضالية.وفي مقابل توحّد قوى الطبقة المسيطرة، ضعفت قوى «الحراك»، واضطرّت الى الانكفاء والتراجع بعدما صمدت لأشهر عدّة. ومع فشل «الحراك الشعبي» في الحفاظ على جماهيرية تحرّكاته وتعزيز العمل المشترك بين مكوّناته وتسليط الضوء على البعد السياسي الوطني لهذه المعركة، عادت الدولة إلى اعتماد الحل عبر المطامر، وعملت على فرضه بالاغراءات المالية وشراء الذمم واغداق الوعود، مع التهديد باستعمال القوة.. وبهذا المعنى، فإنه لا يشكل حلاً، بل هو يؤسس لمعارك جديدة قادمة، وعلى قوى الحراك أن تتهيأ لمتابعة هذه المعارك، بالاستفادة من دروس التجربة السابقة.

ثالث عشر: موقع الحزب الشيوعي في التغيير الديمقراطي

من هنا بات وقف هذا المسار المأزوم والتدميري، في آن، مهمة وطنية راهنة وملحة أمام اللبنانيين. وإذا كان أطراف

التحالف الطبقي المهيمن يتحملون المسؤولية عما آلت إليه أوضاع البلاد من أزمات وتعطيل وفقدان لشرعية المؤسسات، بما فيها شرعيتهم نفسها، وعجزهم عن تأمين احتياجات اللبنانيين، فهم بالتأكيد غير مؤهلين لإدارة تلك العملية، وغير مؤتمنين على السير بها إلى نهايتها انسجاماً مع مواقعهم الطبقية والطائفية ومصالحهم الفئوية الضيقة.

إن التناقضات التي تفرزها المرحلة الراهنة من تطور لبنان متعددة ومتداخلة، الأمر الذي يشكل أساساً موضوعياً لقيام تحالف طبقي اجتماعي ـ سياسي واسع في مواجهتها، يلعب فيه الحزب الشيوعي الدور المحوري، بفعل تمثيله للطبقة العاملة، القوة الأساسية ذات المصلحة في التغيير.

فالطبقة العاملة ومعها الفئات الشعبية كافة، من الفلاحين والمزارعين، والفئات الوسطى والدنيا من الموظفين والأجـراء، والحرفيين... الخ هم في موقع المتضرر من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يفرضها حكم الطغمة المالية. وهذا يعني أن هناك فئات واسعة تجد نفسها في موقع التناقض مع الطغمة المالية المسيطرة وسلوكها السياسي في مجال الديمقراطية والحريات العامة. من ضمن هذه الفئات

بعض النخب الاجتماعية الخارقة للاصطفافات الطائفية، والنخب الثقافية المستنيرة، والشخصيات والفعاليات السياسية والاجتماعية الديمقراطية والعلمانية والتقدمية. من هذه المنطلقات بالذات، يطرح الحزب مسألة النضال الديمقراطي العام على أنّه نضال طبقي في الأساس، يتلاحم فيه الحزب مع أوسع جماهير الشعب اللبناني تحقيقاً لمصالحهم، الآنية والاستراتيجية، على المستويات كافة.

على هذا الأساس، تتأكد مهمة الحزب الشيوعي اللبناني في العمل على استكمال التحرك باتجاه قيام حركة يسارية لبنانية منفتحة ومتفاعلة مع القوى الديمقراطية وكل القوى المقاومة للمشاريع الامبريالية – الصهيونية – الإرهابية، والساعية إلى التغيير، وكذلك باتجاه المساهمة في إنتاج برنامج سياسي – اقتصادي – اجتماعي للتحرير وللتغيير الديمقراطي يسقط حكم الطغمة المالية، وتلتف حوله الطبقة العاملة وكل القوى التي تطمح إلى إنتاج اقتصاد ديناميكي منتج، ذي أفق اشتراكي.

من أسس هذا البرنامج:

– تطوير كل أشكال مقاومة المشاريع الامبريالية والعدوان الصهيوني على أرضنا، ووضع خطة لاستكمال تحرير ما

تبقى من أراض محتلة (مزارع شبعا وتلال كفرشوبا) ووقف اعتداءات الكيان الاسرائيلي على مياهنا الإقليمية.

– العمل على تجميع جميع القوى المتضررة من النظام السياسي الطائفي، نظام الاستغلال والقهر والتبعية، من أجل بناء نظام ديمقراطي علماني يؤسس للتغيير باتجاه الاشتراكية.

–مقاومة كل أشكال الإرهاب على وطننا وشعبنا، وتطوير المواجهة الوطنية الشاملة مع التنظيمات الإرهابية، بالارتباط مع وضع سياسات تنموية تلغي الأسباب الاجتماعية لتغلغل هذا الإرهاب.

– النضال من أجل قانون للانتخاب يستند إلى النسبية، على أساس لبنان دائرة انتخابية واحدة وخارج القيد الطائفي. قانون يسمح للشباب بالمشاركة في صنع القرار من خلال خفض سن الاقتراع من ٢١ سنة إلى ١٨ سنة.

– وضع برنامج نضالي مع كل القوى الديمقراطية والعلمانية لفرض إقرار قانون مدني موحد للأحوال الشخصية.

– إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وبهذا، يحدد الحزب الشيوعي اللبناني موقعه كحزب للتقدم والتغيير الديمقراطي، يمثل جميع الطبقات والفئات الاجتماعية المتقدمة في المجتمع والتي من مصلحتها إنهاء

النظام الطائفي المغلق وبناء نظام اقتصادي متقدم وعصري؛ فمع إسقاط الطائفية إسقاط التبعية.

على هذه الأسس، يعبّد الحزب الشيوعي اللبناني الطريق من أجل بناء القاعدة المادية التي تساهم في بناء الاشتراكية على أسس علمية، في ظل ظروف اقتصادية وسياسية عالمية تميل فيها موازين القوى لمصلحة قوى التقدم والاشتراكية.

من هنا، لا سبيل لدفاع المجتمع اللبناني عن نفسه في وجه هذه الطغمة الطفيلية المتجددة إلّا بالنضال الديمقراطي العام، أي إن النضال «الاقتصادي» البحت الذي يتمحور حول النضال المطلبي لم يعد كافياً، وإن كان ضرورياً للدفاع عن مكاسب ومصالح وحقوق الطبقة العاملة والفئات الشعبية الكادحة لكونه أحد العوامل الرئيسة والتقدمية في دفع الرأسمال إلى التمركز والتركّز.

المحتويات

مقدمة ٥

في الوضع الدولي ٩

أولاً : سمات المرحلة الراهنة للعصر الإمبريالي..... ٩

ثانياً : الأزمة الاقتصادية – المالية الرأسمالية العالمية ١٣

ثالثاً: العدوانية الإمبريالية مصدر الخطر الرئيسي ١٥

رابعاً: خيارات خارج الاستقطاب الامبريالي ٢٠

خامساً: نتائج انكشاف الأزمة العامة للرأسمالية ٤٢

سادساً: دور اليسار وقوى التقدم في تجاوز
النظام الرأسمالي ٢٧

في الوضع العربي..... ٣٠

أولاً : السياسات التبعية النيوليبرالية ونتائجها
الاقتصادية والاجتماعية..... ٣٢

ثانياً: مشروع «الشرق الأوسط» الإمبريالي والمشاريع
الإقليمية..... ٣٦

ثالثاً: مشاريع تصفية القضية الفلسطينية وأشكال المواجهة .. ٤١

رابعاً: الانتفاضات الشعبية العربية..... ٤٥

خامساً: القوى المضادة وسبل مواجهتها ٤٨
سادساً: الأزمة السورية ـ الأسباب والمخاطر وآفاق الحل ... ٥٢
سابعاً: اللقاء اليساري العربي ومهمة بناء حركة
تحرر عربية جديدة ٥٦
ثامناً: النضال الوطني الديمقراطي وأسس التغيير ٥٩
في الوضع اللبناني السياسي والاقتصادي والاجتماعي ٦٤
أولاً: سقوط اتفاق الطائف وأزمة النظام السياسي ٦٥
ثانياً: تعمق الانقسامات والتعبئة المذهبية ٦٨
ثالثاً: إسقاط النظام السياسي الطائفي وبناء
الدولة الديمقراطية العلمانية: مهمة وطنية ٧١
رابعاً: مقاومة الخطر الإسرائيلي الدائم ٧٣
خامساً: خطر الإرهاب وسبل مواجهته ٧٧
سادساً: أزمة الرأسمالية اللبنانية ٧٩
سابعاً: سيطرة رأس المال المالي وتفاقم السمات
الريعية للاقتصاد المحلي ٨٢
ثامناً: التحوّلات الجارية في البنية الطبقية ٨٦
تاسعاً: الجديد في تطور خصائص المشكلة الاجتماعية ٩٢
عاشراً: التغيرات في بنية الطبقة العاملة ٩٩
حادي عشر: الحركة النقابية بين التهميش السلطوي
والنضال من أجل الاستقلالية ١٠٧
ثاني عشر: أزمة النفايات و«الحراك الشعبي» ١١٤
ثالث عشر: موقع الحزب الشيوعي في التغيير الديمقراطي .. ١١٩